EN

ملحق

الاستراتيجية الأوروبية المشتركة لدعم فلسطين[1]

2021-2024

نحو دولة فلسطينية ديمقراطية وخاضعة للمساءلة ومستدامة

[1] لا يجوز تفسير هذا التصنيف على أنه اعتراف بدولة فلسطين ولا يخل ذلك بالمواقف الفردية للدول الأعضاء بشأن هذه المسألة.

1. أساس البرمجة المشتركة

يعتبر السياق الفلسطيني، وهو أرض تحت الاحتلال لأكثر من 50 عامًا، فريدًا من نواحٍ عديدة. البيئة الاجتماعية والاقتصادية مقيدة بمجموعة من القضايا الخطيرة المرتبطة باستمرار الاحتلال، بما في ذلك الافتقار إلى السيطرة على الأرض والمياه والحدود المادية والإيرادات؛ اندلاع الأعمال العدائية العنيفة بشكل منتظم مما يساهم في تراجع التنمية في قطاع غزة؛ التشظي الإداري والقانوني والسياسي؛ أوجه القصور في نظام المالية العامة؛ الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من قبل قوة الاحتلال - تتفاقم جميع العوامل بسبب أوجه القصور في الحكم الفلسطيني. إن هذه العوامل مجتمعة تمنع المجتمع والاقتصاد الفلسطيني من تحقيق إمكاناتهما. بالإضافة إلى ذلك، ليس هناك الكثير من السياقات التي تؤدي إلى مثل هذه المجموعة المتنوعة من المواقف القوية بين أصحاب المصلحة الأوروبيين وغيرهم من الجهات المعنية الدولية.

منذ عام 2008، صرف الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والنرويج وسويسرا حوالي **1 مليار دولار أمريكي (1.24 مليار يورو)[2] سنويًا** على شكل مساعدات إنمائية رسمية لفلسطين والفلسطينيين. شركاء التنمية الأوروبيين (EDPs)، مجتمعين، هم أكبر المساهمين في المساعدة للفلسطينيين، وقد غطى هذا الدعم جميع المناطق (الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية والمنطقة ج، وقطاع غزة) وجميع الفلسطينيين (بما في ذلك لاجئي فلسطين)، كما ترتبط طبيعة وحجم التعاون الإنمائي الأوروبي في فلسطين ارتباطًا وثيقًا بالسياق السياسي وأهداف الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط.

وقد حققت التدخلات الممولة من أوروبا نجاحًا متباينًا حتى الآن، ولم تضاف إلى أي تغيير تحولي حتى الآن، حيث تأثرت التدخلات إلى حد كبير بالقيود والعقبات التي فرضها الاحتلال، والتي تجلت مؤخرًا في الأعمال العدائية في قطاع غزة في أيار 2021. كما كانت هناك نتائج مشجعة في بعض المجالات، بما في ذلك تمكين السلطة الفلسطينية من الحفاظ على رفاهية الفلسطينيين، وبناء قدرات المؤسسات، ومنع الانهيار المالي، وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد. في ربيع 2011، خلص اجتماع لجنة الاتصال المخصصة (AHLC) إلى أن المؤسسات الفلسطينية كانت جاهزة لإقامة الدولة. ومع ذلك، منذ ذلك الحين،[3] شهدت فلسطين تراجعًا في التنمية، وزيادة التشرذم، وتآكل الفضاء الديمقراطي، وتصورًا متزايدًا بأن احتمالات قيام دولة قابلة للحياة قد تضاءلت، حيث صاحب هذا المسار السلبي خيبة أمل وإرهاق وتضاؤل أمل.

تقر برامج التنمية المستدامة - كما يتضح من العديد من المراجعات الخارجية - بأن **التنمية المستدامة في فلسطين تتوقف على تحقيق حل الدولتين** على أساس المعايير الدولية المتفق عليها، على النحو المنصوص عليه في مواقف الاتحاد الأوروبي المتعددة ونتائج المجلس، مثل استنتاجات المجلس في تموز 2014[4] حول تلبية الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية وتطلعات الفلسطينيين إلى إقامة الدولة والسيادة، وانهاء الاحتلال الذي بدأ عام 1967، وحل جميع قضايا الوضع النهائي من أجل إنهاء الصراع.

---

[2] انظر Stats.OECD.org/qwids للاطلاع على بيانات صرف لجنة المساعدة الإنمائية

[3] خلص تقرير مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO) لعام 2011 إلى لجنة الاتصال المخصصة (AHLC) إلى أن "... في المنطقة المحدودة الخاضعة لسيطرتها وضمن القيود على الأرض التي تفرضها القضايا السياسية التي لم يتم حلها ، قامت السلطة الفلسطينية بتسريع التقدم في تحسين وظائفها الحكومية. في ستة مجالات تشارك فيها الأمم المتحدة بشكل أكبر ، الوظائف الحكومية كافية الآن لحكومة دولة فاعلة."

[4] https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-11954-2014-INIT/en/pdf

في عام 2017، طلب وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي إجراء **مراجعة داخلية لطرائق مشاركة الاتحاد الأوروبي على الأرض لدعم حل الدولتين**.[5] حددت المراجعة المجالات ذات الأولوية حيث يمكن لمشاركة الاتحاد الأوروبي المعززة أن تسهل بشكل أفضل أهداف السياسة الأوروبية، بما في ذلك غزة والمنطقة ج وتيسير التجارة والمياه والطاقة وبروتوكول باريس. وقد خلصت المراجعة إلى أن البيئة الحالية المضطربة وغير المؤكدة تتطلب إشارة قوية لمشاركة الاتحاد الأوروبي المعززة لحل الدولتين، حيث لا ينبغي اعتبار دعم الاتحاد الأوروبي أمرًا مفروغًا منه، ولكن يجب أن يكون بمثابة استثمار للمستقبل. كما اقترحت المراجعة أنه يجب على الاتحاد الأوروبي استخدام إمكاناته الكاملة للاستفادة من التقدم السياسي التحويلي، والحفاظ على احتمالات حل الدولتين القابل للحياة على أساس المعايير المتفق عليها دوليًا، وفي النهاية رسم طريق العودة إلى مفاوضات مباشرة ذات مغزى.

سيتم التركيز بشكل خاص في الفترة 2021-2024 على **تأطير جهود التعافي التحويلي في غزة ضمن إطار الإصلاح السياسي والحوكمة**، والذي سينطبق أيضًا على جهود التعاون التنموي الأوروبي الشاملة. تمثل اتفاقية وقف إطلاق النار في أيار 2021[6] نقطة انطلاق لمشاركة الاتحاد الأوروبي المتجددة نحو إغاثة غزة وإنعاشها، في سياق أفق سياسي يعيد الشرعية الديمقراطية ومصداقية السلطة الفلسطينية، مما يسمح لها بتوسيع نطاق مسؤوليتها في الحكم تجاه غزة، وتشجيع جميع الأطراف على إعادة إطلاق عملية السلام المتوقفة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تكريس جهود إضافية للتعامل مع الآثار الاقتصادية غير المباشرة للحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا.

تتيح هذه الاستراتيجية الأوروبية المشتركة الجديدة **الفرصة لشركاء التنمية الأوروبيين ليكونوا أكثر تماسكًا ولتعزيز المبادئ الأساسية**[7] - الديمقراطية، وسيادة القانون، وعالمية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وعدم قابليتها للتجزئة، واحترام كرامة الإنسان، ومبادئ المساواة والتضامن واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، مع معالجة حدود تحسينات الكفاءة بشكل أكثر فعالية التي تنجم عن القيود السياقية. من الضروري أن يكون لديك نهج شامل لكيفية تعزيز الشروط المسبقة لحل الدولتين، لا سيما من خلال تعاون ثلاثي مكثف بشأن تدابير بناء الثقة الرئيسية، حيث يمكن للأطراف إحراز تقدم بدعم من الاتحاد الأوروبي، وكذلك تعزيز التماسك بين الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود السلام.

تفترض الاستراتيجية الأوروبية المشتركة لدعم فلسطين 2021-2024 (EJS 2021-2024) أن السياق سيكون صعبًا، مع استمرار تأثير جائحة كورونا، والوضع غير المستقر في غزة، بعد الأعمال العدائية في أيار 2021، والانكشاف امام ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع نتيجة الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا، ومع بقاء فلسطين على الأرجح تحت الاحتلال في المستقبل القريب.

وبالتالي، يبقى **الهدف العام لبرامج التنمية الاقتصادية الأوروبية في السنوات الأربع القادمة هو تعزيز آفاق الدولة الفلسطينية**، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية المستدامة، وتعزيز حقوق الإنسان، وإرساء الديمقراطية، وتعزيز الحوكمة والمؤسسات الفعالة

5 https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/31909/eu-foreign-ministers-renewed-impulsetowards-two-state-solution-middle-east_km

6 دخل اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحركة حماس الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة حيز التنفيذ في 21 ايار 2021 ، بعد 11 يومًا من القتال.

7 يُمثل الاتحاد الأوروبي أيضًا في بعثتين مدنيتين مفوضتان من قبل المجلس (بعثة الاتحاد الأوروبي للشرطة وسيادة القانون في الأراضي الفلسطينية وبعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية في معبر رفح) بالإضافة إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط. عملية السلام. كما أن الاتحاد الأوروبي جزء من اللجنة الرباعية للشرق الأوسط.

والمسؤولة، دعماً للدولة الفلسطينية التي يمكنها تحمل الالتزامات المنصوص عليها في حل الدولتين. من وجهة النظر هذه، يلتزم الاتحاد الأوروبي بمساعدة الفلسطينيين لتحقيق أهدافهم في التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 16 بشأن السلام والعدالة والمؤسسات القوية، وعدم ترك أي شخص خلف الركب، ومساهمتهم المحددة وطنياً (NDC).

الاستراتيجية الأوروبية المشتركة EJS 2021-2024 ترتكز إلى الإطار السياسي التالي:

i. شراكة، تأسست على **اتفاقية الشراكة المؤقتة للتجارة والتعاون**[8] التي تم توقيعها في عام 1997 بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة التحرير الفلسطينية؛
ii. تمت الموافقة على **خطة العمل بين الاتحاد الأوروبي وفلسطين** في أيار 2013[9] والتي تحدد أجندة التعاون الاقتصادي والاجتماعي والقطاعي والسياسي مع الاتحاد الأوروبي، والتي مددها الاتحاد الأوروبي حتى نهاية عام 2024؛
iii. **استنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي حول عملية السلام في الشرق الأوسط**، في 14 أيار 2012[10] و12 أيار 2014[11] و22 تموز 2014[12] و20 تموز 2015[13] و20 حزيران 2016[14].
iv. **البيان المشترك بشأن شراكة متجددة مع الجوار الجنوبي** المعتمد في 9 شباط 2021[15]، وخطة الاقتصاد والاستثمار المرفقة به، والتي تطرح أجندة جديدة للبحر الأبيض المتوسط وتسعى إلى تعزيز وإعادة إطلاق التعاون حول القطاعات الرئيسية ذات الأولوية من أجل تحقيق الإمكانات غير المستغلة للمنطقة؛
v. **الأولويات الجيوسياسية للمفوضية الأوروبية** كما عُرضت في أواخر عام 2019[16]، بما في ذلك على وجه الخصوص تغير المناخ والبعد الخارجي للصفقة الخضراء الأوروبية[17]، والرقمنة والاقتصاد الذي يعمل لصالح الناس، فضلاً عن الإجماع الأوروبي لعام 2017 بشأن التنمية؛[18]
vi. الالتزامات التي تم التعهد بها تحت مظلة الاتحاد من أجل المتوسط (UfM) بموجب الإعلانات الوزارية ذات الصلة مثل تلك المتعلقة بالاقتصاد الأزرق المستدام والبيئة.

تواصل الاستراتيجية الأوروبية المشتركة 2021-2024 مواءمتها بشكل كامل مع **أولويات التنمية للسلطة الفلسطينية**، مع الأخذ في الاعتبار على وجه الخصوص خطة التنمية الوطنية الفلسطينية[19] واستراتيجيات القطاع ذات الصلة المعتمدة في آذار 2021، والتي تعكس أولويات السياسة للحكومة الفلسطينية الثامنة عشرة. وقد أكدت المشاورات التي يقودها الاتحاد الأوروبي

---

[8] الجريدة الرسمية للمجتمعات الأوروبية، رقم L 187/135 من 16.7.97
[9] https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/sites/default/files/eu-palestine_action_plan_2013.pdf
[10] https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-9909-2012-INIT/en/pdf
[11] https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-11954-2014-INIT/en/pdf
[12] https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-11954-2014-INIT/en/pdf
[13] https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-11075-2015-INIT/en/pdf
[14] https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-10348-2016-INIT/en/pdf
[15] تجديد الشراكة مع الجوار الجنوبي ، أجندة جديدة للبحر الأبيض المتوسط ، الانضمام (2021) 2 نهائي ، 23 (2021) SWD نهائي
[16] https://ec.europa.eu/info/sites/default/files/political-guidelines-next-commission_en_0.pdf
https://ec.europa.eu/info/sites/default/files/president-elect-speech-original_1.pdf
[17] COM/2019/640 final from 11.12.2019
[18] https://ec.europa.eu/international-partnerships/system/files/european-consensus-on-development-final-20170626_en.pdf
[19] تمت الموافقة على خطة التنمية الوطنية الفلسطينية في آذار 2021 وتغطي الفترة 2021-2023.

مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وكذلك بنوك التنمية الأوروبية ومنظمات الأمم المتحدة الموجودة في فلسطين صحة المجالات ذات الأولوية.

حالة البرمجة المشتركة

يجب أن تعمل الاستراتيجية الأوروبية المشتركة 2021-2024 **كمظلة استراتيجية** لخطط التنفيذ[20] والبرمجة الثنائية الخاصة بخطة التنمية الاوروبية EDP المشاركة، تماشيا مع استنتاجات المجلس بشأن تصعيد البرمجة المشتركة في 12 أيار 2016، الهادفة للمواءمة التدريجية. وقد استبدل الاتحاد الأوروبي والنمسا وإيطاليا برامجهم الثنائية بنظام الاستراتيجية الأوروبية المشتركة EJS للفترة 2021-2024. سيسمح نظام EJS أيضًا باستخدام أكثر تنظيماً لمنهج فريق اوروبا، بدءًا من المبادرات الموضحة في القسم 5 وأخذ حزمة استجابة فريق أوروبا لجائحة كورونا في أيار 2020 كمرجع ناجح.

قد يكون من الضروري مراجعة هذه الاستراتيجية، في حالة حدوث تغيير جوهري في السياق السياسي مما يجعل من المستحيل متابعة الهدف العام، وهو حماية قابلية وتعزيز آفاق الدولة الفلسطينية في سياق حل الدولتين القابل للحياة. من المتوقع أن تكون الاستراتيجية الأوروبية المشتركة 2021-2024 EJS مرنة بما يكفي لاستيعاب نتائج تقييم الأضرار والاحتياجات السريع الذي أطلقه البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بعد التصعيد في أيار 2021. ومن هذا المنظور، سيتم تطوير الاستجابات المشتركة بشكل أكبر ضمن إطار التعافي السياسي والإصلاحي والتحويلي لغزة من خلال نهج إعادة البناء بشكل أفضل (BBB).

بالإضافة إلى التعاون الثنائي، ستغطي وثيقة برمجة مخصصة قضايا التعاون الإقليمي، حيث سيتوافق البرنامج الإرشادي متعدد السنوات الإقليمي (MIP)[21] مع الأولويات المحددة في جدول الأعمال الجديد لمنطقة البحر الأبيض المتوسط وخطته الاقتصادية والاستثمارية، بناءً على التعاون السابق واستكمال الإجراءات الثنائية؛ ويقترح تدابير للتخفيف من الأثر طويل الأجل للجائحة والاستفادة من فرص التعاون والتكامل الإقليمي.

يسمح التعاون الإقليمي أيضًا بمعالجة الموضوعات الشاملة حيث توجد ميزة نسبية لمعالجتها من خلال منظور عبر الحدود (مثل القضايا البيئية وتغير المناخ)؛ العمل في المجالات الحساسة حيث يشكل التعاون الإقليمي الإجراء الوحيد الممكن أو الأكثر فعالية (مثل دعم المجتمع المدني وحقوق الإنسان)؛ واختبار الأساليب المبتكرة قبل التنفيذ على المستوى القطري.

تشمل موضوعات برنامج الإدارة الاستراتيجية الإقليمي ما يلي: (1) التنمية البشرية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون. 2) تعزيز المرونة وبناء الرخاء واغتنام التحول الرقمي؛ 3) السلام والأمن. 4) الانتقال الأخضر. 5) دعم المحركات الرئيسية للتكامل الإقليمي. فيما يتعلق بالتعاون الأمني، سيتم تحديد الإجراءات في إطار خطة الإدارة الاستراتيجية الإقليمية بالتكامل والتنسيق الوثيق مع الإجراءات التي يغطيها البرنامج المواضيعي حول السلام والاستقرار ومنع النزاعات، والتي ستغطي الإجراءات ذات البعد العالمي أو عبر الإقليمي بشكل خاص.

[20] يعمل نظام EJS كإطار عمل للنمسا وبلجيكا وجمهورية التشيك والدنمارك والمفوضية الأوروبية وفنلندا وفرنسا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا وليتوانيا ومالطا وهولندا والنرويج وإسبانيا والسويد وسويسرا.

[21] https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/system/files/2021-12/C_2021_9735_F1_COMMISSION_IMPLEMENTING_DECISION_EN_V3_P1_1690149.PDF

ستغطي وثيقة برمجة منفصلة لبرنامج الهجرة متعدد البلدان في الجوار الجنوبي إجراءات التعاون الثنائي والإقليمي ذات الصلة، أي 1) توفير الحماية للأشخاص النازحين قسراً، بما في ذلك طالبي اللجوء واللاجئين والنازحين داخلياً؛ 2) تعزيز التعاون فيما يتعلق بطالبي اللجوء وكذلك منع الهجرة غير النظامية؛ 3) تعزيز العودة وإعادة القبول وإعادة الإدماج المستدام، وكذلك 4) دعم نهج شامل للهجرة القانونية والتنقل.

2. التحليل المشترك

2.1 السياق السياسي

تميزت فلسطين **بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي المستمر وغير المتكافئ**، وتعطيل دام أكثر من خمسين عامًا من الاحتلال، والتجزئة التدريجية لأراضيها من خلال النشاط الاستيطاني غير القانوني، وتحديات الحكم على الجانب الفلسطيني، والانقسامات المستمرة بين الفصائل وبين الضفة الغربية وغزة، وكذلك القيود المفروضة على الحركة والعبور التي فرضتها إسرائيل على قطاع غزة منذ أوائل التسعينيات، واشتدت في حزيران / يونيو 2007، مع فرض الإغلاق البري والجوي والبحري وأربع عمليات عسكرية إسرائيلية في قطاع غزة. 2009/2008، 2012، 2014 و2021. كما أن النشاط الاستيطاني في القدس الشرقية يهدد بشكل خطير إمكانية أن تصبح القدس العاصمة المستقبلية للدولتين.

كان الهدف من اتفاقيات أوسلو، التي تم بموجبها إنشاء السلطة الفلسطينية في عام 1994، هو أن تؤدي إلى تسوية تفاوضية نهائية[22] بين الطرفين. وقد أدت هذه الاتفاقات إلى عدة ترتيبات إدارية وأمنية لأجزاء مختلفة من الضفة الغربية (مقسمة إلى مناطق أ، ب، ج) لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات وفي انتظار تسوية تفاوضية نهائية. كان من المفترض أن تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني[23] بحلول السنة الثالثة من تلك الفترة الانتقالية.

بعد أكثر من خمسة وعشرين عامًا على اتفاقيات أوسلو، فإن السلطة الفلسطينية، التي عملت كسلطة انتقالية ذات اختصاص محدود منذ إنشائها، لديها سلطة مجزأة فقط في الضفة الغربية وهي غائبة فعليًا عن العديد من الجوانب في قطاع غزة. وعلاوة على ذلك، تعاني السلطة الفلسطينية من تحديات خطيرة تتعلق بالقدرة المالية على الاستمرار، لأسباب ليس أقلها اعتماد فلسطين الاقتصادي على إسرائيل، والتهرب الضريبي وضعف تحصيل الضرائب، ونقص الوصول والسيطرة على الأراضي والموارد، والتنفيذ الجزئي لبروتوكول باريس الذي عفا عليه الزمن وغياب لبعض وظائف وأدوات السياسة الرئيسية لدولة ذات سيادة.

وقد ازداد هذا الوضع تدهوراً بعد التصعيد العسكري بين إسرائيل والفصائل المسلحة في غزة في أيار 2021. وللأسف، لم تكن هناك مفاوضات مباشرة مع إسرائيل منذ عام 2014، ولا

[22] ومع ذلك، فإن منطقة القدس الشرقية والخليل H2 مستثناة من هذا، حيث لا توجد وثيقة قانونية توضح الوضع القانوني للمنطقة الأولى، بينما كانت المنطقة الثانية، التي تغطي حوالي خمس أراضي بلدية الخليل والخاضعة للسيطرة العسكرية لإسرائيل. أنشأها بروتوكول الخليل لعام 1997.

[23] تغطي قضايا مثل القدس واللاجئين الفلسطينيين والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع الجيران الآخرين وغيرها من القضايا ذات الاهتمام المشترك. المادة 5 من إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت الصادر في 13 أيلول 1993.

تزال الثقة بين الجانبين منخفضة للغاية واحتمالات العودة المبكرة إلى مفاوضات ذات مغزى محدودة.

وقد كان هناك تحسن إلى حد ما في العلاقات بين الولايات المتحدة والفلسطينيين، لكن فرصة تنشيط الرباعية تأثرت بسياسة العقوبات ضد روسيا منذ بدء حربها العدوانية ضد أوكرانيا. كما اتخذت الخطوات الأولى لتجديد العلاقات بين الولايات المتحدة وفلسطين في عام 2021، بما في ذلك الإعلان عن إعادة فتح القنصلية الأمريكية في القدس الشرقية، على الرغم من أن تنفيذ ذلك لم يتقدم بعد.

وفي نفس الاتجاه رحب الاتحاد الأوروبي بالإعلان عن تطبيع العلاقات بين الإمارات والبحرين والمغرب والسودان مع إسرائيل. في هذا الصدد، عزز الاتحاد الأوروبي منذ فترة طويلة تطوير العلاقات بين إسرائيل ودول المنطقة ويعتقد أن التسوية الشاملة للصراع العربي الإسرائيلي تتطلب نهجًا إقليميًا وشاملًا ومشاركة مع الطرفين.

ومع ذلك، على أرض الواقع، تتعرض آفاق حل الدولتين للتهديد بشكل متزايد بسبب **التوسع المستمر في المستوطنات الإسرائيلية والقيود المفروضة على وصول الفلسطينيين في المنطقة (ج)**، والتي تشكل 61٪ من أراضي الضفة الغربية وتضم موارد طبيعية مهمة وأرض مطلوبة بشدة لأجل النمو السكاني والاقتصادي المستقبلي لدولة فلسطينية قابلة للحياة. شهد **عام 2020 عامًا قياسيًا آخر من حيث طرح 12159 وحدة استيطانية** (أعلى رقم منذ عام 2012) وكما ورد، فقد تسارع هذا الاتجاه في العام 2021. على الرغم من تعليق الضم الرسمي منذ منتصف عام 2020 على خلفية اتفاقيات التطبيع وأنشطة الاستيطان وعمليات الهدم والإخلاء في أراضي الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية مستمرة دون عراقيل.

كما يستمر الوضع في القدس الشرقية في التدهور مع تسارع بناء المستوطنات الإسرائيلية في المدينة وحولها، وزيادة عمليات الهدم، ومعدلات الفقر المرتفعة باستمرار (76٪؛ 83٪ للأطفال)، وفرص العمل المحدودة، ونظام التعليم المستنفد، والافتقار إلى البنية التحتية الحضرية والاقتصادية والتخطيط للسكان الفلسطينيين. ويمثل العام 2021 أعلى رقم قياسي للوحدات السكنية المتقدمة في المخططات الهيكلية في القدس الشرقية منذ عقد من الزمن، حيث تم تطوير 14601 وحدة بشكل رئيسي نتيجة للمستوطنة الجديدة في عطاروت. كما أن الوضع الراهن في جبل الهيكل / الحرم الشريف يُنتهك بانتظام.

وقد منحت سلطة الأراضي الإسرائيلية (ILA) العقود الفائزة لمستوطنة جفعات هاماتوس الجديدة في 20 كانون الثاني (يناير) 2021، وهي **أول مستوطنة جديدة في القدس الشرقية منذ 20 عامًا**. في كانون الثاني (يناير) 2022، وافقت اللجنة اللوائية الإسرائيلية للتخطيط على إيداع "مخطط القناة السفلية" لبناء حي جديد من 1465 وحدة سكنية يقع بين جفعات هاماتوس وهار حوما.

علاوة على ذلك، يظل الفراغ المؤسسي والقيادي في القدس الشرقية، بما في ذلك غياب التمثيل السياسي الحقيقي، مصدر قلق رئيسي. تؤدي جميع العوامل المذكورة أعلاه إلى عزلة متزايدة، بما في ذلك عن الضفة الغربية، للفلسطينيين الذين يعيشون في القدس الشرقية. هناك ما يقرب من 208000 إسرائيلي يعيشون في القدس الشرقية في حين يفصل جدار الفصل حوالي 120.000 فلسطيني مقدسي عن باقي المدينة.

كذلك لا يزال **الوضع في غزة متردياً، حيث يعتبر غياب المصالحة الفلسطينية الداخلية، وإغلاق غزة، وتأثير جائحة كورونا، ونتائج الأعمال العدائية في أيار / مايو 2021، وارتفاع أسعار المواد الغذائية** بعد بدء الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا، كلها عوامل تساهم في زيادة حجم الأزمة الإنسانية القائمة. ونظرًا لارتفاع مستوى التوتر مع إسرائيل، وفي غياب عملية سلام حقيقية أو مصالحة داخلية فلسطينية ملموسة، يمكن لحادث غير مقصود أو منعزل أن يشعل صراعًا واسع النطاق، كما أظهرت جولة العنف في أيار 2021.

علاوة على ذلك، تواجه فلسطين **تحديات متزايدة في الحكم**، فالانتخابات العامة الأخيرة، التي أجريت في كانون الثاني (يناير) 2006، سبقت الانقسام الفلسطيني الداخلي بين السلطة الفلسطينية التي تسيطر عليها فتح في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي تديره حماس. و**بعد مواجهة عنيفة في صيف عام 2007، أصبح قطاع غزة تحت سيطرة حماس بحكم الأمر الواقع**. وقد تبنت الرباعية سياسة عدم الاتصال مع حماس، وهي ممارسة حافظ عليها الاتحاد الأوروبي منذ ذلك الحين. ونتيجة لهذا الانقسام، توقف عمل المجلس التشريعي الفلسطيني.[24]

لم يتخذ المجلس التشريعي الفلسطيني أي إجراءات تشريعية جديدة منذ ذلك الحين، مع إصدار قوانين بدلاً من ذلك بمراسيم رئاسية، مطبقة فقط في الضفة الغربية. أما في قطاع غزة، فقد قامت حماس بسن قوانين من خلال عقد المجلس التشريعي الفلسطيني من خلال نظام بالوكالة. من النادر تطبيق المراسيم الرئاسية الصادرة في الضفة الغربية بعد عام 2007 في قطاع غزة.

منذ عام 2006، لم يتم إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية وطنية، مما يقوض شرعية القيادة الفلسطينية. وقد جرت آخر انتخابات محلية في عام 2017، واقتصرت على الضفة الغربية بعد الانتخابات المحلية المزمع إجراؤها (لتغطية كل من الضفة الغربية وقطاع غزة) المقرر إجراؤها في تشرين 2016، حيث فشلت في خضم الخلاف الفلسطيني الداخلي. وعلى الرغم من أن الرئيس عباس أصدر مرسوماً في 15 كانون الثاني (يناير) 2021 يدعو إلى إجراء انتخابات تشريعية في 22 أيار وانتخابات رئاسية في 31 تموز، مع تسجيل 93٪ من الفلسطينيين للتصويت، في نيسان 2021، أعلن تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى. في الآونة الأخيرة، جرت الانتخابات المحلية في الضفة الغربية على مرحلتين، المرحلة الأولى في كانون الأول (ديسمبر) 2021 والمرحلة الثانية في آذار (مارس) 2022.

في السنوات الأخيرة، كان هناك **اتجاه سلبي آخر فيما يتعلق بسيادة القانون وحقوق الإنسان**، مع ضبابية مبدأ الفصل بين السلطات، وتركيز إضافي للسلطات في السلطة التنفيذية وانتهاك الحقوق الأساسية. يتعلق آخر التطورات بالقرار الرئاسي في عام 2019 لفصل السلطة القضائية بأكملها وإنشاء مجلس قضائي انتقالي بين ليلة وضحاها، والذي أصبح بعد ذلك دائمًا، في كانون ثاني 2021، كان للعملية التشريعية غير المنظمة والمخصصة آثار ضارة على الصياغة التشريعية (المحتوى والعملية) لقوانين المراسيم الهامة مثل قانون الجرائم الإلكترونية وقانون حماية الأسرة وقانون المنظمات غير الحكومية ومشروع قانون الضمان الاجتماعي. كما استمرت مزاعم التعذيب وسوء المعاملة على أيدي أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، والتي نددت بها منظمة هيومن رايتس ووتش في أكتوبر / تشرين الأول 2018، حيث بلغت ذروتها في النهاية بقتل ناشط حقوقي ومرشح انتخابي.

[24] تم تشكيل المجلس التشريعي الفلسطيني نتيجة لاتفاقيات أوسلو للسلام. وهو مجلس منتخب من المفترض أن يعمل كبرلمان للسلطة الفلسطينية.

[24] https://www.pchrgaza.org/en/position-paper-by-human-rights-organisations-on-the-independence-of-the-palestinian-judicial-system/

كما شهد المجتمع المدني أيضًا علامة مقلقة أخرى على تراجع المؤسسات الديمقراطية في حل المجلس التشريعي الفلسطيني غير العامل في كانون اول 2018. وقد أعرب الاتحاد الأوروبي مرارًا وتكرارًا عن مخاوفه بشأن التهديدات المتزايدة على حرية الصحافة وحرية التعبير، بما في ذلك إغلاق وسائل الإعلام الناقدة في الضفة الغربية واعتقال أفراد بسبب منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي.

كذلك **يتعرض الفضاء الديمقراطي للتحدي**، ولا سيما بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني العاملة في فلسطين من زوايا مختلفة: من خلال الضغط المالي والسياسي والثقافي وكذلك عن طريق العنف والترهيب من قبل السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وكذلك من خلال سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة وإسرائيل. في أوائل عام 2021، تم اعتماد مرسوم بقانون رئاسي جديد يعدل القانون رقم 1 لعام 2000 بشأن الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني، يقيد حرية العمل لصالح المجتمع المدني الفلسطيني. لاحقاً تم تعليق هذا القانون في ايار 2021 من قبل الرئيس نتيجة ضغوط من منظمات المجتمع المدني والمجتمع الدولي. لسوء الحظ، فإن الحملة على المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والمثليين ومزدوجي الجنس (LGBTQI) تتبع هذا الاتجاه المقلق.

نتيجة للمأزق السياسي داخل فلسطين، فضلاً عن التقليص المتزايد للحقوق، خفضت وحدة المعلومات الاقتصادية مؤخرًا مكانة فلسطين الديمقراطية من "نظام هجين" إلى "سلطوي". بالإضافة إلى ذلك، تمارس إسرائيل ضغوطًا خاصة على منظمات المجتمع المدني الموجودة في القدس الشرقية وعلى المنظمات الإسرائيلية غير الحكومية لحقوق الإنسان. وقد اتهمت الحكومة الإسرائيلية مرارًا وتكرارًا مؤسسات التنمية الاقتصادية بتمويل المنظمات غير الحكومية المرتبطة بأنشطة إرهابية أو التحريض على العنف والكراهية. وتشكك بعض منظمات المجتمع المدني أيضًا في التنفيذ الفعال من قبل السلطة الفلسطينية للمعاهدات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، حيث إن الخطوات الملموسة لمعالجة التعديلات التشريعية المطلوبة بشدة لم تتحقق بعد.

2.2. السياق الاجتماعي والاقتصادي

يعيش في فلسطين حوالي **خمسة ملايين فلسطيني**، يعيش حوالي ثلاثة ملايين منهم في الضفة الغربية والقدس الشرقية ويعيش المليوني شخص الباقين في قطاع غزة. بالإضافة إلى ذلك، يعيش أكثر من 640،000 مستوطن إسرائيلي بشكل غير قانوني في الضفة الغربية والقدس الشرقية، مما يعني أن 20٪ من سكان الضفة الغربية هم إسرائيليون.[25] كذلك يبلغ عدد سكان القدس الشرقية حوالي 332 ألف فلسطيني، أي ما يقارب 38٪ من إجمالي سكان بلدية القدس الإسرائيلية. ويقدر عدد السكان الفلسطينيين في المنطقة (ج) بما يتراوح بين 180.000 و300.000 مقارنة بما لا يقل عن 325.000 مستوطن إسرائيلي. أكثر من **اثنين من كل خمسة فلسطينيين يعيشون في فلسطين هم من اللاجئين**[26]. 39٪ من السكان تقل أعمارهم عن 14 عامًا، في حين أن حوالي 3٪ تزيد أعمارهم عن 65 عامًا[27]، في حين نصف الفلسطينيين الذين يعيشون في قطاع غزة هم من الأطفال.[28]

---

[25] https://fmep.org/resource/settlement-report-october-11-2019/

[26] وفقًا للأونروا ، هناك 828□000 لاجئ فلسطيني مسجل في الضفة الغربية و 1.386 مليون في قطاع غزة : https://www.unrwa.org/where-we-work

[27] Ibid.

[28] https://gisha.org/updates/10845

يتسم المجتمع بوجود فجوة جسيمة وخطيرة بين الأجيال، والتي تفاقمت بسبب الافتقار إلى المشاركة والتمثيل النسبي للشباب والنساء في الحكم وصنع السياسات والتوظيف. في ضوء الاتجاهات الديموغرافية، يرى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن عدد سكان فلسطين قد يرتفع إلى 6.9 مليون نسمة في عام 2030 وسيتضاعف تقريبًا إلى 9.5 مليون في عام 2050[29]، حوالي 45٪ منهم سيكونون من اللاجئين. سيؤدي النمو السكاني إلى زيادة الضغط على تقديم الخدمات الأساسية (لا سيما الصحة والتعليم)، التي ستقدمها السلطة الفلسطينية والأونروا، وهي الوكالة المسؤولة عن التعامل مع لاجئي فلسطين، وكذلك الوصول إلى فرص العمل وشبكات الأمان الاجتماعي للمحتاجين. كما يفرض الاتجاه الديموغرافي مزيدًا من الضغط على قطاع غزة حيث سيتضاعف عدد السكان الحالي البالغ مليوني نسمة بحلول عام 2040، وعلى الأونروا.

يصبح من الواضح أن فلسطين على مسار تراجع التنمية. وقد أدت الظروف المتدهورة والضعف المتزايد للفلسطينيين إلى مستوى عال من الإحباط، وانعدام التماسك الاجتماعي، وموجات متكررة عالية المستوى من العنف وشعور قوي باليأس، لا سيما بين الشباب. إن مستوى السيطرة الذي تمارسه إسرائيل على فلسطين يجعل أي تحسينات مهمة في الاقتصاد الفلسطيني والقدرة التنافسية أمرًا مستبعدًا للغاية. وكما ورد في استنتاجات مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط بتاريخ 18 كانون الثاني / يناير 2016: "إن التغيير الأساسي لسياسة إسرائيل فيما يتعلق بالأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في المنطقة ج، سيزيد بشكل كبير من الفرص الاقتصادية، ويمكّن المؤسسات الفلسطينية وتعزيز الاستقرار والأمن لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين".[30]

يعمل الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال، حيث ترتبط التنمية الاقتصادية الفلسطينية والعلاقات السياسية مع إسرائيل بكل الوسائل. كما أن بروتوكول باريس لعام 1994 يجعل الاقتصاد الفلسطيني معتمداً على الاقتصاد الإسرائيلي ويضع ترتيبات جمركية ونقدية مع إسرائيل. كذلك لا توجد سيطرة للسلطة الفلسطينية على حدودها، فهي لا تجبي ضرائبها الحدودية وتعاني من قيود وضوابط على حركة شعبها وبضائعها ومواردها (الأرض والمياه وما إلى ذلك). وبالتالي، فإن لديها سيطرة محدودة على غالبية إيراداتها، وتتحمل خسائر كبيرة بموجب ترتيبات تقاسم الإيرادات الحالية المنصوص عليها في بروتوكول باريس والاتفاقيات اللاحقة الأخرى، بالإضافة إلى أنها تخضع لخصم تعسفي وغير شفاف تفرضه إسرائيل. بعض الترتيبات عفا عليها الزمن، في حين لم يتم تنفيذ البعض الآخر على النحو المتوخى، مما أدى إلى خسائر مالية للسلطة الفلسطينية.

بالإضافة إلى ذلك، وبسبب المواجهات العسكرية، يتعرض اقتصاد غزة بشكل متكرر لأضرار وخسائر جسيمة. كما أشرنا سابقًا، في أيار 2021، قُتل 256 شخصًا، من بينهم 66 طفلًا، في غزة، فيما فر أكثر من 100 ألف من منازلهم خوفًا من القصف، ومعظمهم في مدارس الأونروا. بالإضافة إلى ذلك، تضررت البنية التحتية المدنية الحيوية مثل المدارس والمستشفيات والعيادات وكذلك خطوط أنابيب المياه والصرف الصحي. كما تأثرت إمدادات الكهرباء بشكل كبير، وكذلك الصيد والنشاط الصناعي، المرتبطين أيضًا بحظر

[29] انعقد مؤتمر إطلاق دراسة "فلسطين 2030 - التغيير الديموغرافي: فرص التنمية" في رام الله في 5 كانون الأول 2016. يمكن الحصول على التقرير الكامل من: http://palestine.unfpa.org/publications/palestine-2030

[30] الفقرة 3 من استنتاجات المجلس بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط في 18 كانون ثاني 2016.

الصيد ومحدودية الوصول إلى الواردات عبر نقطة العبور، حيث تضررت 14 شركة خاصة على الأقل في المنطقة الصناعية بغزة.

الإجراءات العديدة والمعقدة في بيئة الأعمال والتجارة تقيد وتحبط مبادرات الاستثمار والجهود الترويجية للمنتجات والصادرات المحلية. وتشمل هذه العقبات والتحويلات الإسرائيلية لشبكة النقل، والتي تؤدي إلى تجزئة الأرض الفلسطينية المحتلة وتفصل الأسواق الإقليمية عن بعضها البعض. كما تزيد هذا التجزئة من صعوبة تحقيق وفرات الحجم في قرارات الاستثمار وتخطيط الأعمال ويخلق تشوهات في مؤشرات السوق ومستويات أسعار السلع والخدمات بين المناطق. كذلك تؤدي الحدود التجارية غير الخاضعة للرقابة مع إسرائيل إلى تفاقم تكوين الأسواق المحلية المتماسكة، حيث يتم تسويق البضائع المهربة أو منخفضة التكلفة من إسرائيل وعبرها على حساب المنتجين المحليين، وفي بعض الأحيان، انتهاكًا لمعايير سلامة المستهلك وصحته. أخيرًا، عندما يتعلق الأمر ببدء نشاط تجاري، سجلت فلسطين أدنى درجات على مقياس اقتصادات مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفقًا لمؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي.[31]

ومع ذلك، يمكن للاقتصاد الفلسطيني الاعتماد على قطاع خاص ديناميكي ومبتكر، مع وجود عدد قليل من الشركات الكبيرة ولكن الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم شديدة المرونة. من جهة أخرى، فإن القوة العاملة ماهرة بشكل عام، وعلى الرغم من أن التوافق العام مع احتياجات السوق لا يزال بحاجة إلى التحسين. كذلك يتسم القطاع المصرفي بالقوة، ويتمتع برأس مال مناسب، ومزود، وخاضع للإشراف، وهي من عوامل استقرار الاقتصاد الفلسطيني، وعادة ما يتم إنشاء القروض بمتوسط سعر فائدة أقل بقليل من 6٪. ومع ذلك، فإن القطاع المصرفي معرض بشدة للسلطة الفلسطينية، وكانت هناك مخاوف من أن استمرار الإقراض الكبير للحكومة يزاحم الإقراض للقطاع الخاص. لقد كانت المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي في عام 2021 هي الاستثمار والاستهلاك الحكومي والاستهلاك المنزلي في الضفة الغربية، وعلى الرغم من تأثرها مؤقتًا بـجائحة كورونا، إلا أنها ما زالت نشطة، ويلاحظ النمو في قطاعات الطاقات المتجددة والصحة والسياحة والتكنولوجيات الجديدة برأس مال بشري ماهر، ولكن حركة السلع والأشخاص مقيدة بشدة.

ويتعرض الفلسطينيون بشكل متزايد لمخاطر كبيرة تتعلق بتغير المناخ ستؤدي إلى تفاقم تحديات التنمية الحالية والمستقبلية. وتتميز كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بنقاط ضعف حيوية-فيزيائية واجتماعية اقتصادية عالية لتغير المناخ مع قدرة محدودة على الاستجابة للآثار المتوقعة لتغير المناخ، حيث تقع فلسطين في منطقة حارة وجافة وتواجه ندرة نسبياً في المياه. كذلك تشير التوقعات المناخية إلى أنه بحلول عام 2050، سترتفع درجة الحرارة بما يتراوح بين 1.2 درجة مئوية و2.6 درجة مئوية، وقد ينخفض هطول الأمطار الشهري بما يصل إلى 10 ملم بحلول نهاية القرن، مما يؤدي إلى زيادة الجفاف. كذلك من المتوقع أن تزداد المخاطر المرتبطة بالمناخ مثل موجات الحر والجفاف والفيضانات والعواصف الترابية وتكرارها وشدتها. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة نقص المياه والفيضانات وما يتبعها من تحديات في الأمن الغذائي والتنوع الحيوي.[32]

[31] https://www.doingbusiness.org/en/data/doing-business-score

[32] https://www.un.org/unispal/document/state-of-environment-and-outlook-report-for-the-opt-2020-unenvironmental-program-report/

لا يزال **إغلاق قطاع غزة** يعيق أي فرص للتنمية المستدامة ويزيد من تكاليف الاستثمار. وداخل الضفة الغربية، أدت القيود المفروضة على التنقل والوصول، والسيطرة غير المتواصلة للسلطة الفلسطينية على الأرض، وعدم القدرة على الوصول إلى المنطقة ج، إلى تنمية اقتصادات منعزلة وزيادة الفقر. كانت القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي في المنطقة (ج)، حيث توجد غالبية الموارد الطبيعية للضفة الغربية، ضارة بشكل خاص بالاقتصاد الفلسطيني.[33] أثر إغلاق قطاع غزة أيضًا على قطاع التصدير الذي كان نشطًا في يوم من الأيام. كما اختفت اليوم العلاقات الاقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة فعليًا، مما يعزز الاعتماد الاقتصادي الفلسطيني على إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، أعاق هذا السياق التقدم في القضايا التحويلية المحتملة مثل تطوير الطاقة الشمسية وتوصيل الشبكة في المنطقة C، أو التحكم في طيف الاتصالات.

القدس الشرقية، كما ذكرنا سابقًا، ليست معزولة عن باقي الضفة الغربية وقطاع غزة فحسب، بل تشير التقديرات إلى أن ربع سكان القدس الشرقية الفلسطينيين معزولون عن بعضهم البعض بسبب الجدار الفاصل،[34] بالإضافة إلى المستوطنات. وغيرها من الحواجز. إن زيادة عمليات هدم المنازل والإخلاء القسري، فضلاً عن الضغط المستمر على المؤسسات التعليمية والثقافية الفلسطينية، له تأثير سلبي على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في القدس الشرقية.[35]

يؤثر عدم اليقين السياسي والأمني بالإضافة إلى التأثير الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كورونا بشكل كبير على آفاق النمو المستدام في فلسطين. واحد من كل أربعة فلسطينيين يعيش في فقر، حيث أن معدلات الفقر أعلى في قطاع غزة والقدس الشرقية والمنطقة ج، ويميل اللاجئون لكونهم أكثر فقراً، لا سيما أولئك الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين. وفقًا لمسح الفقر الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام 2017[36] - آخر مسح تم إجراؤه - تفاقمت معدلات الفقر في غزة إلى 53٪ مقارنة بـ 38.9٪ في عام 2011، لكنها تحسنت في الضفة الغربية لتصل إلى 13.9 .٪ في عام 2017 مقارنة بـ 17.6٪ في عام 2011. نتيجة لتفشي جائحة كورونا، حيث تشير التقديرات إلى أن معدلات الفقر قد ارتفعت إلى 30٪ في الضفة الغربية و64٪ في غزة في عام 2020.

وقد احتلت فلسطين المرتبة 115 من أصل 189 دولة في مؤشر التنمية البشرية لعام 2020. بناءً على خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020، يحتاج 75٪ من سكان قطاع غزة إلى المساعدة. وفقًا لجمعية حقوق المواطن في إسرائيل (ACRI)، يعيش 72٪ من جميع العائلات الفلسطينية في القدس تحت خط الفقر، و81٪ من الأطفال الفلسطينيين.[37]

---

[33] إن تخفيف القيود المفروضة اليوم على الاستثمار والحركة والوصول الفلسطيني في المنطقة (ج) يمكن أن يؤدي إلى توسع كبير في العديد من قطاعات الاقتصاد الفلسطيني. تظهر التقديرات المتحفظة نسبيًا أن المكاسب المباشرة، من حيث القيمة المضافة المحتملة في هذه القطاعات، ستصل إلى ما لا يقل عن 2.2 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل حوالي 23٪ من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني لعام 2011. البنك الدولي، 2014: 17

[34] ACRI, 2015.

[35] الحق، القدس الشرقية استغلال عدم الاستقرار لتعميق الاحتلال، 2015.

[36] من المرجح أن تؤدي الأزمة المالية لعام 2019 وكذلك أزمة فيروس كورونا المستجد في عام 2020 إلى زيادة الفقر أيضًا في الضفة الغربية.

[37] ACRI, 2019, https://www.english.acri.org.il/east-jerusalem-2019

[2] دولة فلسطين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة (كانون ثاني- آذار 2021)

ترتفع نسبة البطالة، خاصة بين الشباب والخريجين الجدد، حيث بلغت 64٪ بين الإناث و33٪ بين الذكور عام 2021 (67٪ في قطاع غزة مقابل 24٪ في الضفة الغربية). [38] تصل نسبة البطالة بين الخريجين الشباب إلى 54٪ (39٪ ذكور و69٪ إناث).

ويواجه قطاع غزة أزمة إنسانية حادة تؤثر على الوصول إلى الخدمات الأساسية وسبل العيش لمعظم السكان، حيث كان 80٪ (1.68 مليون) منهم بحاجة إلى مساعدات إنسانية في عام 2021. وفي عام 2021، [39] 64.4٪ من سكان غزة تم الإبلاغ عن انعدام الأمن الغذائي الشديد أو المتوسط، [40] وقد كان 47 ٪ عاطلين عن العمل. [41] وقد تفاقم الوضع أكثر منذ شباط 2022 مع ارتفاع أسعار دقيق القمح بنسبة 41٪ في قطاع غزة. وبينما تظل احتياطيات المخزونات عند مستواها الطبيعي البالغ 2-3 أشهر، فإن هذا يشكل مصدر قلق متزايد في ضوء قيود سلسلة التوريد العالمية المستمرة، مع التذكير بأن فلسطين تعتمد على الواردات. [42]

منذ بداية الإغلاق والقيود، **عانى الشعب الفلسطيني في غزة طوال 15 عامًا من تراجع التنمية وقمع الإمكانات البشرية والحرمان من حقوق الإنسان الأساسية.** فلا يزال وصول سكان غزة إلى الحقوق الأساسية [43] مثل خدمات المياه والطاقة مقيدًا بشدة من حيث الكمية والنوعية. حاليًا، 97٪ من المياه المسحوبة من الخزان الجوفي غير صالحة للاستهلاك البشري وفقًا لمعايير منظمة الصحة العالمية. ما يقرب من ثلثي سكان غزة ليس لديهم مياه جارية ولا توجد كهرباء كافية لمعالجة أو ضخ مياه الصرف الصحي. بالنسبة لمعظم عام 2018، كانت الكهرباء متاحة فقط لمدة تصل إلى أربع ساعات في اليوم، وزادت خلال الفترة 2019-20 إلى 8-12 ساعة. وقد أدى توفير الأموال من قطر للوقود إلى التخفيف من حدة الوضع على المدى القصير، مما أتاح للأسر الآن الحصول على 8 ساعات من الكهرباء يوميًا؛ يبقى إيجاد حل مستدام لأزمة الكهرباء أولوية.

منذ انطلاق ما يسمى بـ "مسيرة العودة الكبرى"، في آذار 2018 وحتى نهايتها في كانون الأول 2019، أصيب 33141 شخصًا، وقتل 322 شخصًا في غزة. [44] ويؤدي تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية إلى جانب عدم الاستقرار المزمن والتعرض للعنف إلى ضائقة نفسية وعاطفية للسكان، حيث يعاني المراهقون الفلسطينيون من أكبر أعباء الاضطرابات النفسية في منطقة شرق المتوسط، [45] حيث أدى التصعيد العسكري في أيار / مايو 2021 في غزة إلى زيادة الحاجة إلى الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي للبالغين والشباب بما في ذلك الرعاية النفسية والاجتماعية المنظمة للعائلات.

---

38 دولة فلسطين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة (كانون ثاني- آذار 2021)

39 World Food Program, https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000140045/download/?_ga=2.268329165.2120456569.1655973158-302400795.1655973158

40 برنامج الاغذية العالمي- https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000140045/download/?_ga=2.268329165.2120456569.1655973158-302400795.1655973158 ,

41 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة 2021 , https://pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?lang=en&ItemID=4177

42 برنامج الأغذية العالمي في فلسطين، لوحة معلومات السوق الشهرية، أبريل 2021 , https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000140045/download/?_ga=2.268329165.2120456569.1655973158-302400795.1655973158

43 https://unctad.org/system/files/official-document/gdsapp2020d1_en.pdf

44 نشرة العنقود الصحي، تشرين الثاني (نوفمبر) - كانون الأول (ديسمبر) 2019

45 الأوضاع الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، تقرير المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، تشرين الثاني / نوفمبر 2020.

ولا يزال وضع اللاجئين ضمن قضية وضع نهائي عالقة، حيث يتم تقديم الدعم الأوروبي للاجئين في المقام الأول من خلال الأونروا. ومع أكثر من 30،000 موظف، تعد الأونروا أكبر عملية للأمم المتحدة في الشرق الأدنى ومشغل رئيسي في المنطقة، بينما يظل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أكبر الداعمين المالي والسياسي للأونروا، التي بعد أن **تم إنشاؤها كوكالة مؤقتة، بعد سبعين عامًا، تواصل الوكالة تقديم الخدمات الأساسية للرفاهية والتنمية البشرية وحماية اللاجئين الفلسطينيين، في انتظار التوصل إلى حل عادل**. وقد لعبت الوكالة دورًا مهمًا في توفير المأوى للسكان المدنيين خلال الأعمال العدائية في مايو 2021 من خلال استضافة غالبية النازحين في مدارسها، والتي تضرر بعضها أيضًا من الغارات الجوية، ومن خلال تقديم بعض الخدمات الأساسية.

تدير الأونروا أحد أكبر أنظمة المدارس في الشرق الأوسط، حيث تقوم بتعليم ما يقرب من نصف مليون طفل في أكثر من 600 مدرسة. من بين الخدمات الأخرى، تقدم الوكالة أيضًا حوالي 9 ملايين استشارة صحية في 143 مركزًا للصحة الأولية في جميع أنحاء المنطقة كل عام. بشكل عام، توفر عمليات الأونروا شريان حياة بالغ الأهمية لملايين لاجئي فلسطين وتظل الوكالة ركيزة أساسية للاستقرار في المنطقة. وقد جاء قرار الولايات المتحدة في عام 2018 بقطع تمويلها للأونروا على رأس نموذج مالي غير مستدام بالفعل وساهم في أزمة مالية غير مسبوقة للوكالة التي ما زالت تكافح من أجل التكيف معها، حيث تم قطع سلسلة من الخدمات التي تقدمها الأونروا في قطاع غزة، مما أدى إلى تفاقم الوضع الهش للغاية بالفعل. كذلك تستمر الأزمة المالية للوكالة، على الرغم من استعادة بعض التمويل الأمريكي، مع زيادة الحاجة الملحة إلى تصعيد المناقشة حول نموذج مالي سليم، وتحديد الأولويات وتنفيذ الإصلاحات.

3. الاستجابة المشتركة - مجالات الأولوية المشتركة

يهدف الاتحاد الأوروبي إلى **حماية قابلية حل الدولتين للحياة** من خلال دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة وقابلة للحياة، تعيش جنبًا إلى جنب بسلام وأمن مع دولة إسرائيل. من أجل دعم هذه الرؤية، دعم الاتحاد الأوروبي، لأكثر من عشرين عامًا، بناء الدولة الفلسطينية وتنميتها. لا يمكن لصناديق التنمية أن تحل محل الافتقار إلى التقدم السياسي؛ سيكون هذا وثيق الصلة بشكل خاص في سياق جهود الإنعاش التحويلي القادمة في غزة، ولكنه سينطبق أيضًا على أعمال التطوير في المنطقة (ج) والقدس الشرقية.

ومع ذلك، حتى في حالة عدم إحراز تقدم ملموس في عملية السلام في الشرق الأوسط، ستصبح جهود التنمية متوسطة المدى للاتحاد الأوروبي أكثر استراتيجية في الفترة 2021-2024، بناءً على خطة عمل الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية ومراجعة طرائق مشاركة الاتحاد الأوروبي. ميدانيًا لدعم حل الدولتين الذي يؤكد على الحاجة إلى الاستفادة من دعم الاتحاد الأوروبي وتحفيز الإصلاح مع **التركيز الاستراتيجي على**:

I. تعزيز سيطرة واستقلالية فلسطينية أكبر وقدرة على ممارسة المسؤولية ("**الوكالة**") للتحضير للدولة المستقبلية؛
II. دعم وتعزيز الإصلاحات التي تعزز شفافية السلطة الفلسطينية واستدامتها **ومساءلتها**؛
III. ضمان أن يؤدي تعاون الاتحاد الأوروبي إلى تنمية مستدامة، وإلى قدر أكبر من الاعتماد على الذات ولا يحافظ فقط على الوضع الراهن للمساعدات والاعتماد الاقتصادي.

كما تتيح الاستراتيجية الأوروبية المشتركة 2024-2021 التوافق الكامل مع الأولويات الأوروبية الرئيسية باعتبارها جزءًا من جدول الأعمال الاستراتيجي الجديد للمفوضية الأوروبية، والتواصل المشترك لشهر فبراير 2021 بشأن شراكة متجددة مع الجوار الجنوبي، وخطة الاقتصاد والاستثمار المرفقة به. علاوة على ذلك، يسمح قانون العدالة الأوروبية أيضًا بدعم تنفيذ الالتزامات المشتركة من قبل الطرفين وتشجيع التعاون على المستوى الإقليمي الأوسع تحت مظلة الاتحاد من أجل المتوسط. هذا هو الحال على سبيل المثال مع الإعلان الوزاري بشأن الاقتصاد الأزرق المستدام[46] المعتمد في فبراير 2021، والذي بموجبه أعادت دول الاتحاد من أجل المتوسط تأكيد التزاماتها من أجل اقتصاد أزرق مستدام في حوض البحر الأبيض المتوسط.

من وجهة النظر هذه، تتناول الاستراتيجية العديد من الأولويات الشاملة مثل:

i. دعم **الاقتصادات المرنة والشاملة والمستدامة والمتصلة التي تخلق الفرص للجميع،** وخاصة النساء والشباب.
ii. دعم **الاقتصادات الحيادية للمناخ والمقاومة للمناخ والأخضر والأزرق** وتعزيز المبادئ التي تقوم عليها أجندة التعافي الأخضر والأزرق بالإضافة إلى التكيف مع تغير المناخ. الاستثمار في المبادرات الخضراء - بما في ذلك إجراءات البحث والابتكار ونقل التكنولوجيا - التي تعمل على تحسين إدارة النفايات، وجودة الهواء والماء والبحر، وتعزيز الزراعة المستدامة، والتخطيط الحضري المستدام، والحفاظ على النظم البيئية والتنوع البيولوجي البري والبحري. ويشمل أيضًا انتقالًا أسرع إلى مصادر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.
iii. مساعدة شركائنا ليصبحوا جاهزين **للعصر الرقمي،** واحتضان التحول الرقمي من خلال الاستثمار في الأعمال التجارية والبحث والابتكار وقطاعات الاقتصاد الأخضر والأزرق، وتمكين الأشخاص بالمهارات اللازمة لجيل جديد من التقنيات وتصميم القواعد المطابقة. يتضمن ذلك انتقالًا أسرع إلى نماذج الأعمال الدائرية القائمة على الحلول الرقمية.
iv. مساعدة الشركاء على تعبئة موارد مالية كبيرة بطريقة مبتكرة تزيد من تأثير الأموال العامة و"حشد" الاستثمار الخاص، لا سيما مع التعجيل بتنفيذ **خطة الاستثمار الخارجي الأوروبية** وأدوات المزج ذات الصلة.
v. التأكد من أن الاستثمارات هي دليل على تغير المناخ وأن آثارها المناخية والبيئية يتم تقييمها والتخفيف من حدتها بشكل صحيح، حيث ستعطى الأفضلية للحلول القائمة على الطبيعة.
vi. إبداء المرونة للتوافق مع إطار التعافي السياسي والإصلاحي والتحولي لغزة الذي من المتوقع أن يتشكل.

بناءً على ما ورد أعلاه، وبعد تجربة العمل معًا في إطار الاستراتيجية الأوروبية المشتركة الأول، سيركز شركاء التنمية الأوروبيون برامجهم على **الركائز الخمس التالية التي تمثل التقاء الأولويات الأوروبية والفلسطينية على أفضل وجه. هذه الركائز مترابطة بشكل وثيق:**

1. الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان
2. إصلاح الحوكمة وتوحيد السياسات المالية

[46] UfM Ministerial Declaration on the Sustainable Blue Economy

3. تقديم الخدمات المستدامة

4. تغير المناخ والحصول على الاكتفاء الذاتي من خدمات المياه والطاقة

5. التنمية الاقتصادية المستدامة

التبرير والسياق:

تركز الركيزتان الأوليان على بناء قدرات ومصداقية مؤسسات الدولة لدولة فلسطينية قابلة للحياة. أما الركيزة 3 فتركز على الحماية وتقديم الخدمات للمواطنين، ولا سيما الأكثر ضعفا والأكثر تضررا من الاحتلال، بينما تركز الركيزتان 4و5 على معالجة الاختناقات الرئيسية المتعلقة بتغير المناخ وأمن المياه والطاقة، وعلى الاستثمار في الفرص الاقتصادية والزراعة، مع إيلاء اهتمام واضح لمنح الملكية، وتمكين السيطرة وخلق الفرص للفلسطينيين، وخاصة الشباب المتنامي.[47]

كما ذُكر أعلاه، في أيار 2021، أطلق البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي تقييمًا سريعًا لاحتياجات الأضرار (RDNA) لإبلاغ أصحاب المصلحة بالأضرار المادية الإجمالية، والخسائر الاقتصادية غير المباشرة، فضلاً عن احتياجات التعافي وإعادة الإعمار ذات الأولوية في المنطقة. قطاع غزة. وفي هذا الصدد، سيظل إطار الأركان الخمسة لنظام الاستراتيجية الأوروبية المشتركة 2021-2024 مرنًا بدرجة كافية للسماح بتعديل الاستجابة المشتركة لشركاء التنمية الاوروبيين مع إطار التعافي السياسي والإصلاحي والتحويلي من خلال نهج إعادة البناء بشكل أفضل.

يتم تعميم حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتمكين الشباب وإشراك الشباب والثقافة والبيئة وتغير المناخ وتمكين المجتمع المدني في جميع الركائز الخمس. على هذا النحو، تعمل الركائز على تحسين **الحكم الديمقراطي** من بين أمور أخرى من خلال شراكات أوروبية وفلسطينية معززة وشاملة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، وبالتالي تحسين الشفافية والمساءلة في مؤسسات الدولة. يأخذ النهج أيضًا في الاعتبار خطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن النوع الاجتماعي 3 2021-2025[48] وخطة التنفيذ على مستوى الدولة للضفة الغربية وغزة (2021-2025)، وخارطة الطريق الأوروبية المشتركة للمشاركة مع المجتمع المدني 2018-2020 في فلسطين[49]، والاتحاد الأوروبي. خطة العمل من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية 2020-2024.[50]

يقر شركاء التنمية الأوروبيون بأن السلطة الفلسطينية لديها سيطرة محدودة فقط داخل فلسطين. على هذا النحو، سيتم استكمال الركائز الخمسة والموضوعات الشاملة الخمسة الرئيسية بثلاثة مبادئ إضافية:

[47] https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/overview_-_clip-gap_iii_wbg.pdf
[48] https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:52020JC0017&from=EN
[49] https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/roadmap_en.pdf
[50] https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/eu_action_plan_on_human_rights_and_democracy_2020-2024.pdf

(i) **سلطة واحدة**: تعمل الركائز أيضًا على التدخلات الملموسة عبر الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. يلتزم شركاء التنمية الأوروبيون بالتصدي للتحديات التي يفرضها تجزئة الأرض بين المناطق (أ) و (ب) و (ج) والقدس الشرقية في الضفة الغربية، وبين الضفة الغربية وقطاع غزة وسلطتها.

(ii) **دعم اللاجئين الفلسطينيين**: سيواصل شركاء التنمية الأوروبيون تقديم دعم مكثف للاجئين الفلسطينيين في المقام الأول من خلال التمويل المخصص للأونروا وعملياتها عبر أقاليم عمليات الوكالة الخمسة (الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن وسوريا ولبنان) مع تعزيز إصلاحات الوكالة، وعند الاقتضاء، ستشمل اللاجئين كمستفيدين في البرامج الثنائية.

(iii) التركيز على العلاقة بين **التنمية الإنسانية والأمن والسلام**[51] من خلال البناء على نتائج تقييم البرامج وكذلك تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان.

أخيرًا، ستكمل مشاركة فلسطين في برامج الاتحاد الأوروبي المختارة أشكالًا أخرى من الدعم وستتاح مساهمة أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي بحد أقصى يصل إلى 50٪ من رسوم الدخول لكل برنامج من برامج الاتحاد الأوروبي.

مدة الاستراتيجية الأوروبية المشتركة وخيار المزامنة:

كما هو مذكور أعلاه، يستمر مواءمة الاستراتيجية الأوروبية المشتركة 2021-2024 بشكل كامل مع **أولويات التنمية للسلطة الفلسطينية**، مع الأخذ في الاعتبار على وجه الخصوص خطة التنمية الوطنية الفلسطينية[52] والاستراتيجيات القطاعية ذات الصلة المعتمدة في آذار / مارس 2021، والتي تعكس أولويات السياسة للحكومة الفلسطينية الثامنة عشرة.

دعم الشركاء الأوروبيين حسب مجال الأولوية ومقترحات مبادرات فريق أوروبا

الركيزة الأولى: الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان

المساهمة في أهداف التنمية المستدامة: 5 (المساواة بين الجنسين)؛ 10 (تقليل عدم المساواة)؛ 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية).

الرمز الرئيسي للجنة دعم التنمية: 15150 - المشاركة الديمقراطية والمجتمع المدني،

ساهم **عدم إجراء انتخابات وطنية** في فلسطين على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية في انتشار اللامبالاة السياسية بين عامة السكان، حيث هنالك أكثر من مليون فلسطيني أو ما يقرب من 40٪ من الناخبين المسجلين لم يشاركوا بعد في انتخاب قادتهم، بينما لا تزال الحواجز قائمة أمام مشاركة النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة. إن **العملية الانتخابية المنتظمة والحرة والنزيهة والشاملة** هي أساس أي ديمقراطية، وبالتالي فإن التجديد الديمقراطي، بما في ذلك إجراء الانتخابات في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة، يظل خطوة حاسمة نحو تجديد شرعية المؤسسات الوطنية وإعادة توحيد الفلسطينيين في ظل دولة واحدة شرعية وديمقراطية تقوم على أساس الفصل الحيوي بين السلطات.

سيادة القانون ركيزة أساسية لأي دولة. كما يعد وجود قطاعا الأمن والعدالة الفلسطينيان القادران والمسؤولان والخاضعان للمساءلة عناصر أساسية لدولة فلسطينية مستقبلية تضمن سلامة وأمن

[51] يشير الرابط H-D-P إلى تنسيق أكثر منهجية ومسبقًا بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والتنمية والسلام في المقر الرئيسي وعلى الأرض، بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، في الامتثال الكامل لولاياتها وأدوارها وحساسياتها.

[52] تمت الموافقة على خطة التنمية الوطنية الفلسطينية في آذار 2021 وتغطي الفترة 2021-2023.

مواطنيها في العيش بسلام إلى جانب إسرائيل. علاوة على ذلك، أظهرت مجموعة متزايدة من الأدلة أن الافتقار إلى السلامة والأمن والعدالة يؤدي بشكل مباشر إلى الفقر والتخلف. إن السلامة والأمن والعدالة أمور أساسية لضمان التنمية الاقتصادية وشرعية الدولة وتعزيز الثقة المجتمعية. كذلك يساهم احتلال فلسطين والانقسامات السياسية الداخلية الفلسطينية في وضع يواجه فيه قطاعا الأمن والعدالة في السلطة الفلسطينية ترتيبات ومسؤوليات معقدة لا مثيل لها، سواء من حيث القيود المفروضة على الوصول والحركة، فضلاً عن تعدد الأطر التشريعية والاختصاصات المنطبقة على الفلسطينيين والأفراد. وبالتالي تفتت سبل الوصول إلى العدالة.

تعطي هذه الركيزة الأولوية لإعادة دمج الأطر القانونية والمؤسسات القضائية بمجرد أن تتيح البيئة السياسية (المصالحة) ذلك. وفي غزة، تُعطى الأولوية لتحسين الوصول إلى العدالة، بما في ذلك مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين.

الركيزة مقسمة إلى ثلاث مجالات للتعاون: (1) الديمقراطية والدعم الانتخابي (2) دعم سيادة القانون (العدل والأمن) و (3) دعم حقوق الإنسان. في هذه المجالات، ستركز خطط التنمية الأوروبية على دعم السلطة الفلسطينية في الإصلاحات التالية:

1) **سيدعم شركاء التنمية الأوروبيون لجنة الانتخابات المركزية في فلسطين** (CEC) وذوي الشأن الانتخابيين الآخرين في إجراء عمليات انتخابية شاملة من خلال تعزيز الشفافية، وتقوية القدرات المؤسسية، وتعزيز دور وسائل الإعلام في الانتخابات، وضمان وجود مجتمع مدني نشط ومشارك. إن الهدف العام هو دعم السلطات الانتخابية الفلسطينية في تعزيز بيئة ديمقراطية تفضي إلى انتخابات تشاركية وفاعلية وتوسيع جمهور الناخبين. على وجه الخصوص، سيعمل شركاء التنمية الاوروبيون مع لجنة الانتخابات المركزية ومنظمات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للفئات المهمشة والضعيفة من خلال التدريبات المستمرة وحملات التوعية، حيث لا تزال زيادة الثقة المدنية في العمليات الانتخابية ومساحة للمشاركة الفعالة أولوية لبيئة ديمقراطية وشاملة في فلسطين.

علاوة على ذلك، سيعمل شركاء التنمية الأوروبيون مع السلطات الانتخابية لإشراك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ووسائل الإعلام ومراقبي الانتخابات الوطنيين في مختلف مراحل العمليات الانتخابية، فضلاً عن تعزيز قدرات لجنة الانتخابات المركزية والمجلس التشريعي الفلسطيني بهدف زيادة شفافية وفعالية واستدامة العمليات السياسية. كما تهدف المشاركة الأوروبية أيضًا إلى تمكين لجنة الانتخابات المركزية من العمل جنبًا إلى جنب مع جميع الجهات المعنية من أجل تعزيز العمليات الانتخابية، بما في ذلك من خلال تعزيز مشاركة النساء والشباب والمجتمعات المهمشة بما يتماشى مع التزامات فلسطين بموجب المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

2) توضيح الإطار التشريعي والمؤسسي **لضمان فصل السلطات والضوابط والتوازنات واستقلال ومساءلة القضاء** واستدامة قطاعي العدالة والأمن، حيث لا تزال هناك حاجة لتصميم نهج إصلاح شامل يتعلق بالقطاعات وكذلك لتوضيح وتحديد المزيد من حوكمة قطاع العدالة والأمن بما في ذلك أحكام بشأن التعاون والتنسيق بين مختلف سلطات العدالة والأمن. كما أن هناك حاجة إلى إصلاحات تنظيمية هيكلية، لا سيما لوزارة العدل ومؤسسات القضاء لتكون قادرة على أداء مجموعة كاملة من أدوارها ووظائفها من أجل تحسين الحوكمة والرقابة والمساءلة في القطاع وتلبية المعايير الدولية الموضوعة للخدمة توفير والوصول إلى العدالة العادلة. كذلك من الملح تمكين وزارة الداخلية من العمل كسلطة مركزية وحيدة للحكم المحلي والحفاظ على النظام العام والسماح باتخاذ قرارات موحدة.

3) **إضفاء الطابع المؤسسي على سياسة متسقة وعملية لصنع القوانين للتشريعات التي بادرت إليها الحكومة**. ينبغي اتخاذ خطوات لإنشاء وتنفيذ عملية تشريعية فعالة وشفافة وتشاركية، أي من خلال سياسة

متسقة وعملية صنع القوانين، بما في ذلك أجندة تشريعية سنوية وتقييم منهجي للأثر القانوني والاجتماعي والاقتصادي لمشاريع القوانين والمبادرات القانونية، والمشاورات مع ذوي الشأن المعنيين ومؤسسات المجتمع المدني. كما تحتاج القوانين إلى التحقق من توافقها مع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها فلسطين، ويجب وضع الترتيبات لجعل النظام يعمل بما يتماشى مع المتطلبات الدولية. قد يمتد الدعم في مجال العمل هذا إلى البرلمان بمجرد إجراء الانتخابات وتشكيل مجلس تشريعي فلسطيني جديد.

4) **تعزيز استقلالية واختصاص المحكمة الدستورية العليا**. بهدف ضمان أن تكون القرارات مسببة على النحو الواجب وقابلة للتنفيذ ويتم إصدارها وفقًا للقواعد والإجراءات المعمول بها وتوضيح الوصول إلى العدالة الدستورية، يجب أن يساهم دعم المحكمة الدستورية في تعزيز استقلاليتها وعملها وتنظيمها، ومواءمة قانونها مع المعايير الدولية لتوضيح الاختصاص القضائي، وقواعد الإجراءات، ووسائل الوصول إلى المحكمة، بما في ذلك حق الأفراد في التطبيق المباشر، وآثار قرارات المحكمة، وبناء قدرات قضاة المحكمة العليا.

5) **تعزيز المساءلة والشفافية في قطاعي الأمن والعدالة**. إن قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية كبيرة وتستهلك ما يقرب من ثلث ميزانية السلطة الفلسطينية، حيث لا تزال هناك حاجة إلى تطبيق إصلاح شامل لقطاع الأمن وتحديد أولوية واضحة للشرطة المدنية. ستستغرق معالجة استدامة جهاز الأمن التابع للسلطة الفلسطينية وقتًا وستتطلب خطوات لتحسين المساءلة المالية لقطاع أمن السلطة الفلسطينية وإدارة الموارد البشرية على مستوى القطاع. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى زيادة الموظفين المهرة، ولا سيما النساء، في كل من الشرطة المدنية والشرطة القضائية. أما بخصوص الرقابة والمساءلة، وكذلك من منظور زيادة الشفافية في الحوكمة في كلا القطاعين، تعتبر القدرة على التحقيق في قضايا الفساد ومقاضاة مرتكبيها بشفافية كاملة أمر أساسي.

وهناك حاجة أيضًا إلى بناء قدرة معززة للتحقيق في الجرائم المتعلقة بالأمن ومقاضاة مرتكبيها مع الالتزام بالمعايير الدولية للإجراءات القانونية الواجبة وسيادة القانون. ينبغي تعزيز العدالة الإدارية، بما في ذلك عن طريق إنشاء نظام قضائي من مستويين للقضايا الإدارية. أخيرًا، يجب تعزيز شفافية القطاع من خلال آليات التشاور والمشاركة مع المجتمع المدني ووصول الجمهور إلى المعلومات. كما يجب استخدام أدوات التقييم والتقييم والتحليل في جميع القطاعات بشأن المساءلة لتمكين التعلم المستمر للموظفين الإداريين والموظفين. وبالتالي، سيساعد التحليل في التخطيط الاستراتيجي للمساءلة في السلطة الفلسطينية.

6) **تعزيز حماية وتعزيز حقوق الإنسان لجميع الفلسطينيين**[53]، بما في ذلك الفئات الأكثر ضعفا. بينما لا يزال الوفاء بالتزامات إعداد التقارير أمرًا بالغ الأهمية، تحتاج فلسطين أيضًا إلى تسريع تنفيذ الالتزامات الناشئة عن الانضمام إلى معاهدة حقوق الإنسان. سيساعد هذا في التغلب على مخاوف حقوق الإنسان الحالية، مثل الحق في محاكمة عادلة والمساءلة والشفافية للأجهزة الأمنية. وبما أن الأمن والعدالة وحقوق الإنسان مترابطة بشكل وثيق، هناك حاجة إلى تعاون وتنسيق أفضل بين قطاع الأمن والعدالة، مما يؤدي إلى زيادة تقديم الخدمات المتوافقة مع حقوق الإنسان في كلا القطاعين.

من الناحية البرمجية، يعني هذا إعطاء الأولوية لتعزيز آليات الوصول إلى العدالة وتحسين توافر خدمات العدالة وجودتها. على وجه الخصوص، سيتم الحفاظ على الاهتمام بدعم المساعدة القانونية، سواء من حيث بناء آلية وطنية أو من حيث المساهمة في تقديم الخدمات، وكذلك المبادرات لتحسين فعالية الإجراءات القضائية بما يتماشى مع معايير المحاكمة العادلة، بما في ذلك الوصول إلى المحامين. ومن المتوخى أيضًا

[53] إن المناصرة السياسية تجاه إسرائيل لاحترام الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان تجاه جميع الشعب الفلسطيني مكملة للجهود المذكورة في هذه الوثيقة.

تقديم الدعم للمبادرات التي تركز على الأنماط البديلة للتقاضي طالما أنها تتماشى مع القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

أخيرًا، ستهدف نقاشات التنمية الأوروبية إلى ضمان استمرار الوصول إلى العدالة، بما في ذلك مبادرات العدالة الإلكترونية، في سياق الأزمات الإنسانية وغيرها من الأزمات، مثل جائحة كورونا.

تتناول هذه الركيزة العديد من القضايا الشاملة، بما في ذلك:

تتناول هذه الركيزة العديد من القضايا الشاملة، بما في ذلك:

i. **الرقابة العامة على أنظمة العدالة والأمن**. تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا رئيسيًا في مساءلة الجهات المسؤولة في قطاع العدل والأمن وتحتاج إلى دعم في جهودها لزيادة الشفافية ومكافحة الفساد وضمان احترام القانون الأساسي الفلسطيني واستقلال القضاء كأساس للحكم الرشيد.

ii. **قضاء النوع الاجتماعي والأحداث**. لا تزال القوانين واللوائح المتعلقة بحقوق المرأة والأسرة بحاجة إلى المواءمة مع المعاهدات الدولية التي تم الانضمام إليها والتي تضفي الطابع المؤسسي على تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في صنع السياسات. كما يعتبر التخطيط ووضع الميزانيات المستجيبان للنوع الاجتماعي، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية للسلطة الفلسطينية من أجل حكومة فعالة، أمراً أساسياً. علاوة على ذلك، لا يزال وصول النساء والأسر والأحداث إلى العدالة والمحاكم العادلة بحاجة إلى التعزيز. من خلال تطبيق نهج قائم على الحقوق، ينبغي التركيز على تعزيز حقوق الإنسان لأولئك الأكثر عرضة للخطر، مثل النساء والأطفال. على الرغم من إرادة السلطة الفلسطينية والخطوات القليلة المتخذة لتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، لا تزال النساء والفتيات يتعرضن للعنف في المنزل وداخل المجتمع.

أخيرًا، يجب على جميع مؤسسات الأمن والعدالة إدراج المرأة بشكل أفضل في جميع الجوانب، مثل تقديم الخدمات في الخطوط الأمامية كضابطات شرطة ومدعين عامين وقضاة.

iii. **الثقافة.** يعتبر الإبداع وحرية التعبير عنصران حيويان في الحفاظ على الأمل حياً وتوفير الفرصة - خاصة للشباب - للتعبير عن أنفسهم والحصول على صورة إيجابية عن ثقافتهم وهويتهم. لذا سيواصل الاتحاد الأوروبي دعم وتشجيع المشاركة الواسعة في الأنشطة الثقافية كجزء من مشاركة مدنية أكبر ومن خلال تعزيز قيم مثل التسامح واحترام التنوع واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

الركيزة 2: إصلاح الحوكمة وتوحيد السياسات المالية (دعم الاقتصاد الكلي وإدارة المالية العامة وإصلاح الإدارة العامة وإصلاح الحكم المحلي)

المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: 1 (القضاء التام على الفقر)؛ 5 (المساواة بين الجنسين)؛ 10 (تقليل عدم المساواة)؛ 11 (المدن والمجتمعات المستدامة)؛ 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية).
الرموز الرئيسية للجنة مساعدات التنمية DAC: 15110 - سياسة القطاع العام والإداري، 15185 - إدارة الحكم المحلي

سيدعم شركاء التنمية الأوروبيون أولوية السلطة الفلسطينية لبناء مؤسسات فعالة وقادرة وخاضعة للمساءلة ومستجيبة، تكون مستدامة مالياً قدر الإمكان ضمن المعايير الحالية. سيعزز هذا قدرة السلطة الفلسطينية على الاستمرار في تقديم خدمات عامة محسنة بطريقة عادلة والوفاء بالتزاماتها بما يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، مما يحافظ في نهاية المطاف على قابلية حل الدولتين على البقاء مع اعتبار القدس عاصمة المستقبل الدولتان.

الركيزة مقسمة إلى ثلاث قطاعات: (i) **دعم الاقتصاد الكلي والإدارة المالية العامة**. (ii) **إصلاح الإدارة العامة**؛ (iii) **إصلاح الحكم المحلي**.

i. **دعم الاقتصاد الكلي والإدارة المالية العامة** (PFM)

توفر خطة التنمية الوطنية الفلسطينية 2021-2023 للسلطة الفلسطينية إطارًا للإصلاحات التي تساهم في تعزيز الانضباط المالي، وتحسين وظيفة التخصيص للحكومة، وتوفير الخدمات العامة الأساسية. ومن المتوقع أيضًا أن تدعم تحقيق الأهداف المالية للسلطة الفلسطينية من خلال مبادئ وسياسات وعمليات موازنة محسنة وبالتالي مطبقة. يركز حوار السياسات والتعاون المالي من شركاء التنمية الاوروبيون، بما في ذلك النهج القائم على الحوافز لتمويل الاتحاد الأوروبي، وبالتنسيق مع الشركاء الآخرين المعنيين، على الموضوعات التالية: إطار الاقتصاد الكلي، والتخصيص العام للموارد، والدعم المالي المباشر، والتي يكون جزء منها مشروطًا بتنفيذ الإصلاحات؛ تفعيل مجموعة عمل الإدارة المالية العامة ذات الصلة؛ تشكيل لجنة توجيهية لآلية بيغاس؛ تكليف منظمة غير حكومية فلسطينية بالإشراف الخارجي على عملية الإصلاح؛ الاقتصاد السياسي وتحليل الميزانية بقيادة مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي (EUREP).

سيكون التركيز على:

i. إدارة الميزانية - من خلال مراجعة الإطار القانوني الذي يحكم الدين العام وتصميم وتنفيذ خطة متوسطة الأجل للدين العام.
ii. حشد الإيرادات المحلية - من خلال توسيع القاعدة الضريبية وتحسين آليات التحصيل والامتثال الضريبي بما يتماشى مع استراتيجية الإدارة المالية العامة 2021-2023.
iii. إدارة وضوابط الإنفاق - مع مزيد من التحسينات على إدارة نفقات الميزانية، والرقابة المالية وإدارة النقد، وإدارة فاتورة أجور القطاع العام، وتحسين التحويلات المالية الحكومية الدولية.
iv. المشتريات العامة - من خلال تعزيز مشتريات المؤسسات، وتطوير، وتطبيق أدوات المشتريات الإلكترونية الحديثة، ودمج المعايير "الخضراء" والصديقة للمناخ وبناء القدرات في مجال المشتريات العامة، وكذلك في منظور منع الفساد، بما يتوافق مع استراتيجية الإدارة المالية العامة
v. الشفافية والرقابة على الميزانية والمساءلة - من خلال مواءمة محاسبة القطاع العام وإعداد التقارير مع المعايير الدولية (إحصاءات مالية الحكومة 2014)، والقضاء على تراكم البيانات المالية وتعزيز الإفصاح الشامل والنوعي عن المعلومات المالية للجمهور.
vi. التدقيق الداخلي والخارجي - من خلال تحسين الإدارة المالية وإطار الرقابة والمساءلة الإدارية في الوزارات والإدارات والوكالات وتعزيز وظيفة التدقيق الخارجي لديوان المحاسبة والرقابة الإدارية.
vii. التخطيط المستجيب للنوع الاجتماعي القائم على البرامج – وضع الميزانيات وتمويل السياسات الوطنية / القطاعية - من خلال التطوير التدريجي لخطط الإنفاق القطاعية للاستراتيجيات القطاعية القائمة.

سيتم إجراء مزيد من العمل حول الحوار / التثليث بشأن قضايا التسرب المالي مثل النظام الإلكتروني "لضريبة القيمة المضافة الإلكترونية"، وتنفيذ وتحديث الجزء الاقتصادي من اتفاقيات أوسلو المنصوص عليها في بروتوكول باريس الاقتصادي، بما في ذلك نقل سلطة الجمارك من إسرائيل للسلطة الفلسطينية، والعوائق التي تحول دون التحويل المناسب / الشفافية لإيرادات المقاصة في موازنة السلطة الفلسطينية.

(ii) **إصلاح الإدارة العامة (PAR)**

منذ تنصيب الحكومة الثامنة عشرة في أبريل 2019، أصبح التخطيط الإداري وتطوير السياسة العامة تحت مسؤولية مكتب رئيس الوزراء (PMO). كان هذا أحد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لسد الفجوة بين السلطة الفلسطينية وقواعدها الانتخابية.

ولا يزال الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة ووجود نظامين قانونيين وإداريين منفصلين يعيقان الجهود المبذولة لإصلاح الإدارة العامة الشامل. كما تفتقر السلطة الفلسطينية إلى إطار عمل استراتيجي شامل للإدارة العامة من أجل التطوير المتسق لمختلف مجالات الإدارة العامة، وحتى الآن، لا توجد هيئة عامة نشطة مسؤولة بالكامل عن التخطيط والتطوير الإداري. ترتبط قضايا محددة بالموارد المحدودة والحوكمة المؤسسية لتنفيذ السياسات العامة، والشمولية المحدودة والفعالية والكفاءة في صنع السياسات العامة والشفافية والمساءلة المحدودة.

سيتم التركيز، في المنظور، على:

i. تطوير إطار عمل استراتيجي يوجه سياسة السلطة الفلسطينية ودعم إصلاح الإدارة الحكومية للسنوات القادمة، وتنفيذ إصلاح أوسع، يتجاوز إصلاح الخدمة المدنية، لبناء مؤسسات فعالة وقادرة وخاضعة للمساءلة ومستجيبة ومستدامة مالياً، بما يتماشى مع السياسة الوطنية. الأولويات.
ii. تنمية القدرات الإدارية في مركز الحكومة لتعزيز صنع السياسات، ووظائف التخطيط الاستراتيجي وكذلك الحوكمة البيئية، لضمان سياسات عامة جيدة التخطيط والتنسيق والميزانيات، الأمر الذي يتطلب تدريبًا طويل الأجل لموظفي الخدمة المدنية على المستوى المحلي. والمستويات المركزية.
iii. إعادة تنظيم وإعادة هيكلة المؤسسات العامة لإصلاح الخدمة المدنية لضمان كونها حديثة وفعالة وموجهة نحو النتائج وقائمة على الجدارة ومراعية للنوع الاجتماعي. العمل مع ديوان الموظفين العام لتعزيز وظائفه الرئيسية المتعلقة بالإدارة القائمة على كفاءة الموارد البشرية في السلطة الفلسطينية وتطوير الموظفين، وقانون الخدمة المدنية واللوائح الداخلية.
iv. تحسين تقديم الخدمات من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، والترويج لأفضل ممارسات مكافحة الفساد، والتكامل المنهجي للخدمات الرقمية التي تحث على تعزيز الحوكمة الإلكترونية لتعزيز الخدمات عبر الإنترنت، ومشاركة المعلومات، والتواصل بهدف زيادة الشفافية بين المواطنين والحكومة

(iii) إصلاح الحكم المحلي

تشكل وحدات الحكم المحلي (LGUs) العمود الفقري للإدارة العامة. وهي تلعب دورًا حاسمًا في تسهيل التنمية المحلية وتقديم الخدمات ودعم بناء الدولة الفلسطينية. وقد تم تكليفها قانونًا بتقديم 27 خدمة أساسية، وغالبًا ما يكون مستوى تفاعل المواطنين الحكوميين معها بشكل متكرر، مما يؤثر على مستويات المعيشة المحلية ويؤثر على التصورات العامة للسلطة الفلسطينية. وقد تفاقمت التحديات داخل قطاع الحكم المحلي مع الأعمال العدائية في ايار 2021 حيث أدى ذلك إلى تدمير البنية التحتية الأساسية وعرقلة تقديم الخدمات الأساسية في قطاع غزة.

في حين استفاد القطاع من عدد من المبادرات والبرامج، إلا أنه لا يزال يواجه تحديات كبيرة: نقص الموارد المالية، وأطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتجزئة الإقليمية والولاية القضائية، وأطر التخطيط غير الملائمة، وعدم الوضوح فيما يتعلق بالأدوار والمسؤوليات والعلاقة بين الحكومة المركزية والمحلية. ومع ذلك، يتقدم العمل في عملية الإصلاح، بما في ذلك استكمال استراتيجية قطاع الحكم المحلي 2021-2023، في الفصل الأول من عام 2021.

ستركز إجراءات شركاء التنمية الأوروبيون على:

i. معدلات تحصيل فواتير المرافق، التي يتعين معالجتها فيما يتعلق بالتدخلات في إطار الركيزة الرابعة من هذه الاستراتيجية.
ii. تعزيز التحويلات الحكومية الدولية لضمان قدرة الهيئات المحلية على التخطيط ووضع الميزانيات لاحتياجاتها. هذا أمر ضروري، كما النقطة السابقة، لاستدامة وحدات الحكم المحلي.
iii. الجهود المبذولة لضمان إمكانية التنبؤ بالتحويلات المالية إلى الهيئات المحلية، وتوحيد القاعدة الضريبية للوحدات المحلية من خلال تحسين تحصيل الضرائب وإدارة الإيرادات.
iv. لم يُنظر بعد إلى الجهود المبذولة لتعزيز التعاون بين البلديات (الوظيفي والمؤسسي) ودمج وحدات الحكم المحلي الأصغر على أنها أكثر نجاحًا.
v. تلبية احتياجات البنية التحتية الأساسية الاعتراف بأن إنشاء سلطات متميزة في الضفة الغربية وقطاع غزة يعيق تماسك القطاع وأدائه.
vi. صياغة السياسات والرقابة القطاعية وتنسيق المانحين خارج مجموعة نقاط التسليم الأوروبية. حوار السياسات لتعزيز الإصلاحات المالية والقانونية والإدارية نحو درجة أكبر من اللامركزية.
vii. تحديد أولويات احتياجات قطاع غزة اعتبارًا من تقييم الأضرار السريعة والاحتياجات لعام 2021 لضمان استخدام الميزانيات المخصصة على المستوى الوطني للحكومات المحلية بشكل فعال من أجل التعافي.

في سياق نهج الترابط، سيعزز دعم الإدارة المحلية لنقاط الطوارئ الأوروبية الهيكل المؤسسي وسيعزز استجابة الصدمات للسلطات والمجتمعات المحلية من خلال تعميم التأهب للكوارث والحد من المخاطر. كذلك يجب تعزيز العمل على المرونة والتكيف مع المناخ، بناءً على إطار عمل سنداي والبرامج الإقليمية الممولة من الاتحاد الأوروبي مثل PPRD (الوقاية والتأهب والاستجابة للكوارث).

الركيزة 2 تتناول العديد من القضايا الشاملة. وتشمل هذه الإشراف على السياسات العامة، والنظر أيضًا في الطريقة التي يتم بها معالجة النوع الاجتماعي وتغير المناخ (الطاقة المتجددة، وإعادة التدوير وتخضير الخدمات البلدية)؛ توجيه العملاء للسلطة الفلسطينية، وضمان جودة الخدمات العامة ودعم التكامل المنهجي للخدمات الرقمية؛ نهج شامل في صنع السياسات، على مستوى الحكومة المركزية والمحلية، والوصول إلى المعلومات، وعمليات صنع القرار على أساس بيانات إحصائية موثوقة وحسنة التوقيت وقابلة للمقارنة لرصد التقدم المحرز والمشاركة والمساءلة وزيادة الوعي والشفافية ودعم المجتمع المدني.

الركيزة 3: تقديم خدمات مستدامة (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية)

المساهمة في أهداف التنمية المستدامة: 1 (القضاء على الفقر)؛ 2 (القضاء التام على الجوع)؛ 3 (الصحة الجيدة والرفاهية)؛ 4 (جودة التعليم)؛ 5 (المساواة بين الجنسين)؛ 10 (تقليل عدم المساواة).

الرموز الرئيسية للجنة المساعدات الاقتصادية DAC: 16050 - المساعدة متعددة القطاعات للخدمات الاجتماعية الأساسية، 11220 - التعليم الابتدائي، 11320 - التعليم الثانوي، 11420 - التعليم العالي، 43081 - التعليم / التدريب متعدد القطاعات، 16010 - الحماية الاجتماعية، 12191 - الخدمات الطبية،

إن **الحق في الحماية الاجتماعية**، ومستوى معيشي لائق طوال دورة الحياة، وكرامة الإنسان هي في صميم الأولويات الوطنية لخطة التنمية الوطنية الفلسطينية، فضلاً عن **العدالة الاجتماعية**، **والتعليم الشامل والجيد**، **والتغطية الصحية الشاملة للجميع**. ومع ذلك، فإن توفير الخدمات الجيدة والوصول إليها محدود بسبب

الصعوبات المالية للسلطة الفلسطينية والتجزئة الجغرافية، **والتي تؤثر بشكل خاص على الخدمات في المنطقة ج والقدس الشرقية وغزة.** وقد تفاقم هذا الأمر بسبب جائحة كورونا التي كان لها عواقب وخيمة على الأسر الضعيفة التي تفقد الدخل ويقل وصولها إلى الخدمات.

ستساعد الاستجابة المنسقة بشكل أفضل لشركاء التنمية الاقتصادية، من خلال المحور الإنساني والتنمية والسلام، على ضمان مساحة مالية كافية لإنفاق القطاعات الاجتماعية في فلسطين، كاستجابة فورية للأزمة ولكن أيضًا خلال فترة الانتعاش (ما بعد الأزمة) وعلى المدى الطويل. في ظل مستويات النمو الحالية، من المتوقع أن يرتفع عدد السكان الفلسطينيين إلى 6.7 مليون بحلول عام 2030،[54] مما سيزيد بدوره الضغط على الخدمات الاجتماعية. لذلك، فإن دعم السلطة الفلسطينية **لضمان الوصول العادل والشامل لجميع الفلسطينيين، بمن فيهم لاجئي فلسطين، إلى خدمات اجتماعية جيدة لا يزال يمثل أولوية.**

الركيزة مقسمة إلى ثلاث قطاعات: (i) دعم **قطاع التعليم؛** (ii) دعم **قطاع الصحة؛** (iii) دعم **الحماية الاجتماعية.**

(i) **قطاع التعليم:** يدعم شركاء التنمية الأوروبيون الحق في التعليم من خلال العمل مع وزارة التربية والتعليم والأونروا من أجل توفير وصول آمن ومراعي للمنظور الجنساني وشامل ومنصف إلى تعليم جيد لجميع الفتيان والفتيات دون تمييز أو إقصاء، في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وقطاع غزة. يتم توجيه دعم شركاء التنمية الأوروبيين من خلال ترتيب التمويل المشترك وطرائق أخرى للتنمية والإصلاحات على مستوى القطاع، وتعزيز الإدارة والحوكمة الخاضعة للمساءلة والقائمة على النتائج، والمواءمة مع السياسات الوطنية من أجل الوصول الآمن والشامل والمنصف على جميع المستويات. كما يشمل ذلك دعم تطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وتعزيز التدريس والبيئة التربوية التي تركز على الطالب، لجميع الأطفال بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك من خلال الرقمنة والتعليم عن بعد، وتحسين جودة وملاءمة التعليم المهني والعالي، بما في ذلك ملاءمتها لاحتياجات سوق العمل وبما يتماشى مع معايير اليونسكو. تمت مراجعة الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم **(ESSP) 2017-2022** في أغسطس 2020 وتم تمديدها حتى عام 2023. وتهدف الخطة إلى تطوير نظام التعليم الفلسطيني إلى بيئة تعليمية حديثة وديناميكية تتمحور حول الطالب بناءً على أنظمة التقييم التربوي السليمة والمهارات ونقل الكفاءات، وتنويع طرق التعلم والتعليم وإدارة تعليمية قائمة على النتائج. مولت المفوضية الأوروبية دراسة للكتب المدرسية الفلسطينية تكشف عن صورة معقدة. وستزيد من مشاركتها مع السلطة الفلسطينية بهدف ضمان معالجة إصلاح المناهج الدراسية في أقصر إطار زمني ممكن؛ وقد اتفقت مع السلطة الفلسطينية على وضع خارطة طريق محددة لهذا العمل، والتي يجب أن تتضمن التزامًا بإجراء حوار سياسات شامل حول تطوير المناهج ومراجعة الكتب المدرسية. ستنشئ خارطة الطريق، التي سيتم الاتفاق عليها مع السلطة الفلسطينية، عملية موضوعية وذات مصداقية لفحص ومراقبة المواد التعليمية التي ستكون السلطة الفلسطينية مسؤولة عنها بالكامل، لضمان الالتزام الكامل بمعايير اليونسكو. يعد دعم قطاع التعليم مكملًا لمشاركة فلسطين في برنامج **Erasmus+** ، والذي يتضمن مشاريع التنقل وبناء القدرات في قطاعي التعليم العالي والشباب (التعليم غير الرسمي).

(ii) **قطاع الصحة:** سيدعم شركاء التنمية الأوروبيون السلطة الفلسطينية والأونروا لتعزيز النظام الصحي، وتعزيز تقديم خدمات الرعاية الصحية وتحسين صحة المواطنين ورفاههم. يتطلب تحقيق التغطية الصحية الشاملة إصلاح نظام التأمين الحكومي مع الحماية من المخاطر المالية للأشخاص الذين يحتاجون إلى استخدام الخدمات، وتحسين الكفاءة في الشراء الاستراتيجي، وترشيد الإحالات إلى النظام الصحي الإسرائيلي. يجب أن يتبنى نظام الرعاية الصحية الأولية نهج طب الأسرة مع تكامل الخدمات الرأسية لضمان استمرارية

[54] https://worldpopulationreview.com/countries/palestine-population/

الرعاية وتعزيز برامج الوقاية لمعالجة الأمراض غير المعدية والمزمنة والأمراض المتعددة بشكل أفضل. على وجه الخصوص، ينبغي معالجة الثغرات في تقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والثغرات في الصحة النفسية والاجتماعية وأحكام الصحة العقلية. في السنوات القليلة المقبلة، ستزيد التدخلات من دعم الصحة النفسية في ضوء عواقب الأعمال القتالية بين إسرائيل وقطاع غزة في أيار / مايو 2021. على المدى القصير، ستدعم برامج **EDP** فلسطين لتغطية التكاليف المالية جزئياً للتطعيم ضد-**COVID 19**، إما على المستوى الثنائي أو من خلال مرفق**COVAX** ، وللتعامل مع الوباء.

وسيولى اهتمام خاص لضمان تنمية الموارد البشرية، وهي حجر الزاوية الحقيقي للنظام الصحي. علاوة على ذلك، تحسين جودة الخدمات الصحية المحلية التي تركز على الصحة الجنسية والإنجابية، وخاصة للشباب، والرعاية الصحية الشاملة للمرأة والطفل، وتحسين الوصول العادل إلى الخدمات للجميع، بما في ذلك الفئات المهمشة، وخدمات طوارئ أفضل، ومراقبة أفضل لعوامل الخطر البيئية والاجتماعية. يتم تصورها كوسيلة لتعزيز الصحة كحق أساسي من حقوق الإنسان. سيحتاج النظام الصحي إلى زيادة المرونة في مواجهة الصدمات والضغوط. سيتم إيلاء اهتمام خاص لتعزيز النظام الصحي في قطاع غزة وكذلك لدعم السلطة الفلسطينية الكافية لغزة في جميع الجوانب المذكورة أعلاه، بما في ذلك من خلال تنفيذ نهج الترابط. ستستمر مستشفيات القدس الشرقية في تلقي الدعم لأنها تمثل مستشفيات الإحالة الرئيسية للسكان الفلسطينيين ولأنها معرضة لتحديات خاصة بسبب الوضع الجغرافي والسياسي.

(iii) **الحماية الاجتماعية**: توفر مبادئ ومعايير حقوق الإنسان إطاراً لتصميم وتنفيذ برامج وخدمات وسياسات الحماية الاجتماعية. لا يزال دعم إصلاحات السلطة الفلسطينية لتعزيز أرضيات وأنظمة الحماية الاجتماعية يمثل أولوية بالنسبة لنقاط التوزيع الإلكترونية. تماشياً مع استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية 2021-2023، ستساعد التدخلات السلطة الفلسطينية على الحد من الفقر والقضاء على التهميش والعنف والإقصاء الاجتماعي. ويشمل ذلك المساهمات المالية المنتظمة والتي يمكن التنبؤ بها في ميزانية البرنامج الوطني للتحويلات النقدية لدفع العلاوات الاجتماعية، فضلاً عن دعم الإصلاحات الهيكلية والسياساتية التي تنفذها وزارة التنمية الاجتماعية للتقدم في أرضيات الحماية الاجتماعية، مع مراعاة النوع الاجتماعي متعدد الجوانب. عدم المساواة وإعطاء الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. تماشياً مع نهج الترابط، سيتم بناء الدعم المستقبلي على قدر أكبر من التعاون والتماسك والتكامل بين المساعدات النقدية الإنسانية وبرامج الحماية الاجتماعية.

القضايا الشاملة: سيتم تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والشباب، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، والبحث والابتكار لتعزيز تقديم الخدمات المستدامة والقائمة على الحقوق. كما سيحظى إعمال حقوق النساء والفتيات والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن باهتمام خاص بالإضافة إلى المضي قدماً في اعتماد وتنفيذ قانون حماية الأسرة. سيكون منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له محور التركيز الرئيسي. سيتم تضمين قياس النتائج المراعية للنوع الاجتماعي مقابل معالم محددة ذات صلة بالنوع الاجتماعي مع الاستهداف القائم على الأدلة في إطار العمل الموجه للنتائج.

معظم هذه القضايا الشاملة حادة بشكل خاص في القدس الشرقية وتستحق تدخلات محددة ومصممة حسب الطلب. يرتبط الفقر ارتباطًا جوهريًا بتدهور البيئة ويمكن أن يتفاقم بسبب تغير المناخ. للتصدي للفقر والضعف تأثير إيجابي مباشر على قدرة الناس على الصمود أمام الصدمات والتكيف مع تغير المناخ. يجب إعطاء البرامج المبتكرة والتحويلية التي تعالج أكثر من واحدة من هذه القضايا عبر القطاعات أولوية في دعم

شركاء التنمية الاوروبيون. أخيرًا، في إطار سياسة الاتحاد الأوروبي للرقمية من أجل التنمية، سيتم تعزيز تعميم التقنيات والخدمات الرقمية في القطاعات الاجتماعية.

الركيزة الرابعة: تغير المناخ والحصول على الاكتفاء الذاتي من المياه والطاقة *المساهمة في*

أهداف التنمية المستدامة: 3 (الصحة الجيدة والرفاهية)؛ 5 (المساواة بين الجنسين)؛ 6 (المياه النظيفة والصرف الصحي)؛ 7 (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة)؛ 10 (تقليل عدم المساواة)؛ 13 (العمل المناخي)؛ 14 (الحياة تحت الماء)؛ 15 (الحياة على الأرض).

الرموز الرئيسية للجنة مساعدات التنمية DAC: 14010 - سياسة قطاع المياه والإدارة الإدارية، 14020 - إمدادات المياه والصرف الصحي - الأنظمة الكبيرة، 14030 - إمدادات مياه الشرب الأساسية والصرف الصحي الأساسي، 23110 - سياسة الطاقة والإدارة الإدارية، 23210 - توليد الطاقة ومصادر متجددة - متعددة التقنيات، 32167 - تصنيع الطاقة، 41010 - السياسة البيئية والإدارة الإدارية.

بموجب الاتفاقية المؤقتة (أوسلو 2)، الموقعة في عام 1995، احتفظت إسرائيل بالسيطرة على أكثر من 80٪ من موارد المياه في الضفة الغربية. لا يزال الاتفاق ساري المفعول على الرغم من أنه كان من المفترض أن يكون مجرد ترتيب مؤقت مدته خمس سنوات. بالنظر إلى النمو السكاني، فإن محدودية الوصول إلى المياه والصرف الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة هي مصدر قلق متزايد، حيث تعتبر إدارة المياه العابرة للحدود قضية رئيسية لم يتم حلها. فيما يتعلق بالطاقة، كما تعتمد فلسطين بشكل أساسي على الواردات الإسرائيلية في سياق قدرة التوليد المحدودة والسيطرة المقيدة على أراضيها وحدودها.

في هذا السياق، سيدعم شركاء التنمية الاقتصادية الاوروبيون العمل المتعلق **بتغير المناخ، مع إعطاء الأولوية لتوفير الاكتفاء الذاتي، والمنصف، والميسور التكلفة، والوصول المستدام إلى الطاقة النظيفة، والمياه النقية، والبحار النظيفة، وخدمات الصرف الصحي للجميع** مع الهدف الواضح المتمثل في تحسين الوصول إلى المياه النظيفة. خدمات الطاقة والمياه العادمة من خلال نهج مزدوج المسار يركز على إصلاح القطاع واستثمارات البنية التحتية. سيكون هناك تركيز خاص على الفئات الضعيفة والمهمشة من السكان، فضلاً عن الصلة بين المياه والطاقة والزراعة والعلاقة بين التنمية الإنسانية والسلام، مع إيلاء الاعتبار الواجب لنهج المجموعات للسلطة الفلسطينية.

كما سيدعم شركاء التنمية الأوروبيون المؤسسات الفلسطينية ومقدمي الخدمات لتحديد استثمارات البنية التحتية الرئيسية وتنفيذها من خلال عمليات شراء عادلة وشفافة، لتحسين تشغيل وصيانة البنية التحتية للطاقة النظيفة والمياه والصرف الصحي، وتنفيذ التطوير والإصلاح المؤسسي لضمان الاستدامة، لاعتماد معايير الجودة وتطبيقها، لوضع نظام تعريفة ميسور التكلفة ويغطي التكاليف، وتحسين معدلات التحصيل وكذلك لزيادة الأهلية للحصول على أموال المناخ مباشرة.

كذلك سيتم دعم السلطة الفلسطينية لتحسين أمن الطاقة وزيادة استقلالية الطاقة، من بين أمور أخرى من خلال تطوير الطاقة المتجددة، وتعزيز كفاءة الطاقة، وتنويع مصادر الطاقة، على سبيل المثال من خلال الاستيراد من الأردن ومصر. بالإضافة إلى ذلك، سيدعم شركاء التنمية الأوروبيون الوصول المحسن والموسع إلى الكهرباء من خلال تحسين القدرة على التنبؤ بإمدادات الطاقة وتحسين استخدام توليد الكهرباء المتجددة وكفاءة الطاقة.

كما سيهدف بنك الاستثمار الأوروبي (EIB) إلى تمويل الوصول إلى الطاقة النظيفة والمياه من خلال دعم مشاريع البنية التحتية وكذلك من خلال صناديق المناخ. من خلال معالجة جوانب تغير المناخ، يهدف بنك

الاستثمار الأوروبي إلى تمويل مشاريع البنية التحتية المرنة بشكل متزايد لتعزيز التكيف مع تغير المناخ، وأيضًا من خلال توفير أدوات حقوق الملكية وشبه حقوق الملكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (MSMEs) من خلال صناديق الاستثمار.

تنقسم هذه الركيزة إلى قطاعين: (1) دعم **قطاع المياه** و (2) دعم **قطاع الطاقة** وتشمل كل من تدابير **تغير المناخ** والتكيف والتخفيف. بالنسبة لجميع القطاعات، سيسعى الاتحاد الأوروبي إلى **الاستفادة بقوة من أداة ضمان EFSD** + بجانب أدوات المزج التقليدي وأدوات TA القياسية.

سيتم بذل جهود تكميلية فيما يتعلق بإدارة النفايات الصلبة (بما في ذلك النفايات الخطرة والنفايات الإلكترونية) وإعادة التدوير وتحويل النفايات إلى طاقة والاقتصاد الدائري.

(i) **قطاع المياه**: استجابةً لأولويات السياسة لبرنامج التنمية الوطنية الفلسطينية وكذلك المساهمة المحددة وطنيا (NDC) وخطة التكيف الوطنية، وعلى أساس قانون المياه الفلسطيني، ستواصل خطط التنمية المستدامة (EDP) دعم المؤسسات الوطنية، ووحدات الحكومة المحلية ومقدمي الخدمات لتحسين التشغيل المستدام للبنية التحتية للمياه والصرف الصحي (أيضًا من خلال التمويل المعزز للإصلاح / النهج القائم على الحوافز) والإدارة المستدامة لموارد المياه، بما في ذلك الزراعة. سيدعم شركاء التنمية الأوروبيون أيضًا النظراء الفلسطينيين لتحسين الوصول المستدام إلى إمدادات المياه وأنظمة الصرف الصحي من خلال تعزيز القدرة المؤسسية لمؤسسات المياه الرئيسية لتفعيل قانون المياه، ولا سيما إنشاء شركة المياه الوطنية لإدارة المياه بكميات كبيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، توحيد مرافق المياه الإقليمية لتوزيع المياه وإنشاء جمعيات مستخدمي المياه لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة.

سيحددون معًا وينفذون استثمارات البنية التحتية الرئيسية مثل برنامج **محطة تحلية المياه المركزية** في غزة، ويساهمون بشكل أساسي، على سبيل المثال لا الحصر، في أنظمة الإمداد بالجملة، وإعادة تأهيل وبناء آبار المياه وأنظمة التوزيع / التجميع، وشبكات الصرف الصحي، وتحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي. النباتات. سيتم دعم استخدام مصادر الطاقة المتجددة لتشغيل المرافق، ولا سيما محطات تحلية المياه، إلى أقصى حد ممكن.

(ii) **قطاع الطاقة**: استجابةً لأولويات السياسة الخاصة بالبرنامج الوطني للتنمية البشرية، ستركز خطط التنمية المستدامة على توفير الوصول إلى خدمات طاقة نظيفة وميسورة التكلفة وموثوقة ومرنة للمستهلكين النهائيين - بما في ذلك تعميم ممارسات الطاقة الأنظف والأكثر استدامة، مثل Gas 4 Gaza (G4G) ؛ تحسين الاستدامة المالية وتنظيم قطاع الطاقة وخاصة من خلال تعزيز الهيكل المؤسسي والقدرات داخل قطاع الكهرباء؛ اعتماد الإصلاحات اللازمة لقطاع الهيدروكربونات (بدعم من تمويل الاتحاد الأوروبي)؛ وضع سياسات محددة وإجراءات مبتكرة لتعزيز الاقتصاد الأخضر؛ وتمكين الوصول إلى خدمات الطاقة للفئات المهمشة والمشاركة في عملية صنع القرار.

تتناول هذا الركيزة **العديد من القضايا الشاملة**. من خلال ربط المجتمعات الطرفية في الضفة الغربية بشبكات المياه ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي المركزية، بالإضافة إلى التركيز على قطاع غزة، حيث يعطي التعاون الإنمائي الأوروبي الأولوية للمجتمعات المهمشة والمناطق منخفضة الدخل. كما تضع السلطة الفلسطينية التكيف مع تغير المناخ كأولوية في البرنامج الوطني الفلسطيني للتنمية الاقتصادية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، مما يؤكد الحاجة إلى مواصلة التركيز على التوسع في إدارة ومعالجة مياه الصرف الصحي المخصصة لإعادة الاستخدام. تهدف برامج التنمية الاقتصادية أيضًا إلى تعزيز المساواة والإنصاف في المشاركة بين الجنسين على مستوى السياسات،

والمستوى المؤسسي، وفي عمليات تخطيط المشاريع على المستوى المحلي. كما تدعم برامج التنمية الاقتصادية السلطة الفلسطينية لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالصحة العامة والمياه والصرف الصحي، ولا سيما فيما يتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الطفل.

الركيزة 5: التنمية الاقتصادية المستدامة (تنمية القطاع الخاص والتجارة والزراعة والعمل)

المساهمة في أهداف التنمية المستدامة: 1 (القضاء على الفقر)؛ 2 (القضاء التام على الجوع)؛ 5 (المساواة بين الجنسين)؛ 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)؛ 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية)؛ 10 (تقليل عدم المساواة)؛ 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤول)؛ 15 (الحياة على الأرض)؛ 14 (الحياة تحت الماء).

الرموز الرئيسية للجنة التنمية الاقتصادية: 25030 - خدمات تطوير الأعمال، 33110 - سياسة التجارة والإدارة الإدارية، 33120 - تيسير التجارة، 24010 - السياسة المالية والإدارة الإدارية، 24030 - الوسطاء الماليون في القطاع الرسمي، 24040 - الوسطاء الماليون غير الرسميين / شبه الرسميين، 31193 - الخدمات المالية الزراعية، 16020 - خلق فرص العمل، 33210 - سياسة السياحة والتنظيم الإداري،

تأثر **الاقتصاد الفلسطيني بشدة بالاحتلال والتنفيذ غير المتكافئ لبروتوكول باريس**، فضلاً عن جائحة كورونا وعواقب الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع. وبالتالي، فقد شهدت تشوهات هيكلية كبيرة، وكذلك هو يعتمد بشكل كبير على دعم المانحين والقطاع العام والاستهلاك الخاص والتجارة مع إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، فإن الوصول إلى الموارد الطبيعية والممتلكات محدود ومعرض للتمييز على أساس الجنس. ستعالج خطط التنمية الاقتصادية الفلسطينية هذه القضايا وفقًا للأهداف المحددة في خطة التنمية الوطنية الفلسطينية.

النهج العنقودي،[55] الذي طورته السلطة الفلسطينية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاستقلال، سيكون بمثابة مرجع. فقد تم اختيار خمس مجموعات تجريبية وسيتم دعمها جنبًا إلى جنب مع المجموعات المحتملة الأخرى لتعزيز قدرتها التنافسية من أجل زيادة حصتها في السوق في السوق المحلي وسوق التصدير. **سيعزز شركاء التنمية الاقتصادية الأوروبيون خطط التنمية المستدامة التنمية المستدامة والاجتماعية والشاملة للجنسين بقيادة القطاع الخاص، فضلاً عن الوصول العادل والمستدام إلى الموارد الطبيعية. كذلك ستلعب الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دورًا مهمًا في تعزيز قطاع خاص مسؤول.**

وتنقسم هذه الركيزة إلى ثلاث قطاعات: (1) تنمية **القطاع الخاص والتجارة**؛ (2) **الزراعة**، و (3) **العمالة** وفي جميع القطاعات، سيسعى الاتحاد الأوروبي جاهدًا للاستفادة بقوة من أداة الضمان EFSD + بالإضافة لأدوات المزج التقليدي وأدوات المساعدة الفنية القياسية.

(i) **تنمية القطاع الخاص والتجارة**: القطاع الخاص هو القوة الدافعة الأساسية للاقتصاد الفلسطيني، حيث يساهم بشكل مستدام في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. ومع ذلك، يتسم القطاع الخاص الفلسطيني بوجود عدد صغير من الشركات القابضة الكبيرة والعديد من الشركات الصغيرة ذات الإنتاجية المحدودة

[55] العناقيد هي تجمعات جغرافية لمجموعات من الشركات التي تشترك في الموارد المحلية، وتستخدم تقنيات مماثلة وتشكل روابط وتحالفات وبالتالي تخلق بيئة داعمة من "التعاون".

والاستثمار المنخفض والمنافسة النادرة. ومع ذلك، يُظهر رواد الأعمال المحليون قدرة ملحوظة على التكيف مع القيود والشكوك السياسية والاقتصادية الواسعة النطاق.

كما يواجه القطاع الخاص الفلسطيني العديد من التحديات ونظام متعدد الطبقات من القيود المادية والمؤسسية والإدارية التي تستخدمها حكومة إسرائيل. ويشمل قيودًا على الوصول وحركة السلع والخدمات والأشخاص، والسيطرة غير المتجاورة للأرض من قبل السلطة الفلسطينية، والوصول المحدود إلى المنطقة ج، فضلاً عن بيئة غير مواتية بشكل عام للأعمال. فيما يتعلق بالتجارة، يعد وجود قطاع خاص قادر على المنافسة دوليًا أمرًا أساسيًا لنجاح الاقتصاد الفلسطيني، لكن الوصول إلى أسواق التصدير لا يزال محدودًا في الوقت الحالي.

تقلصت الحصة في اقتصاد التصنيع والزراعة، وهما القطاعان الأساسيان لإنتاج السلع التجارية، بشكل كبير خلال العقود الماضية. النسبة المئوية لقيمة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي هي الأدنى في العالم. وفقًا للبنك الدولي، "أدت القيود المفروضة على التجارة والحركة إلى ارتفاع مخاطر حدوث اضطراب في المشاريع أو التجارة وأبقت مستويات الاستثمار منخفضة، مما أدى إلى انحياز نحو الخدمات غير المتداولة التي لديها إمكانات أقل لنمو الإنتاجية".[56] بشكل عام، يمثل عدم القدرة على التنبؤ بالوضع السياسي عاملاً هيكليًا لزعزعة الاستقرار. كذلك لا يزال الوصول إلى رأس المال والأرض والعمالة وفرص تنظيم المشاريع يتسم بالتحيز الجنساني على نطاق واسع.

اعترافًا بالحدود التي تعمل من خلالها السلطة الفلسطينية كصانع للسياسة ومنظم، سيركز شركاء التنمية الاقتصادية على: خلق بيئة أعمال تمكينية؛ بناء مسار نحو **اقتصاد مبتكر ورقمي** مع التركيز على كل من البنية التحتية الرقمية بما في ذلك المشاريع الضخمة مثل الألياف إلى المنزل وكذلك التغييرات التنظيمية مع الرقمنة كمحرك للاستثمار في نماذج الأعمال الدائرية؛ تفضيل الانتقال من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي؛ تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص؛ دعم الحصول على التمويل؛ تنويع التجارة الفلسطينية ودعم الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية، وخاصة الأوروبية. كما أن تشجيع المناهج المبتكرة مثل دعم البحث ونقل التكنولوجيا وربط الجامعات بالقطاع الخاص؛ تحسين مشاركة المرأة والشباب في الاقتصاد؛ تعزيز الاقتصاد الأخضر؛ استكشاف إمكانات التنقل الآمن والمستدام والمرن (بما يتماشى مع خطة عمل النقل الإقليمية في إطار الاتحاد من أجل المتوسط). يمكن أيضًا أن يكون دعم الاقتصاد الرقمي مدفوعًا من خلال إقامة روابط مع النظراء الأوروبيين في مجال الاستعانة بمصادر خارجية.

وسيولى اهتمام خاص لدور القطاع الخاص في إطار المساهمات المحددة وطنياً في **التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه**. تحقيقًا لهذه الغاية، سيتم تفضيل القطاعات والشركات المتوافقة مع التحول الأخضر وتعزيزها من خلال هذه الركيزة، ولكن أيضًا لدمج مبادئ التدوير في نماذج أعمالها.

وسيتم التركيز بشكل خاص على التعاون الثلاثي في المجالات المتعلقة بالتجارة مثل نقل سلطة الجمارك والمستودعات الجمركية. وقد تمت الموافقة مؤخرًا على تعاون ثلاثي مستمر من قبل الاتحاد متعدد الأطراف من أجل المتوسط في اجتماع نوفمبر 2021 لوزراء تجارة الاتحاد من أجل المتوسط.[57]

من المتوقع أن توفر التجارب التي يتم تجريبها في قطاع غزة من خلال تدخلات المرونة الاقتصادية فهماً أفضل للديناميكيات والعمليات التي تؤثر على العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية

[56] تقرير البنك الدولي إلى لجنة الاتصال المخصصة AHLC، ايلول 2019

[57] البيان المشترك الصادر عن المؤتمر الحادي عشر لوزراء التجارة في الاتحاد من أجل المتوسط بتاريخ 10 تشرين ثاني 2020، الفقرة 14.

والسلام في المجتمعات الضعيفة، مما يمهد الطريق لتدابير اقتصادية أكبر وأفضل استهدافًا وأكثر فاعلية.

اعترافا بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني، ستقوم عمليات بنوك التنمية الأوروبية في القطاع المالي، على سبيل المثال القروض / الضمانات للبنوك ومؤسسات التمويل الأصغر، إلى جانب دعم المساعدة الفنية، بلعب دور رئيسي في تعزيز ودعم الوصول إلى التمويل خاصة للمؤسسات الصغيرة - التي تمثل 88٪ من إجمالي المؤسسات في فلسطين - من أجل تحسين سبل العيش واستدامة الوظائف. بالإضافة إلى ذلك، ستكون صناديق الأسهم الخاصة أداة مهمة من شأنها توفير رأس المال اللازم للمخاطر لدعم وتسريع النمو المستدام للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بما يتماشى مع الأولويات الفلسطينية. سيستفيد القطاع الخاص من الشراكة بين المانحين الأوروبيين وبنوك التنمية الأوروبية في سياق بدء تنفيذ خطة الاستثمار الخارجي.

(ii) **الزراعة**: الحفاظ على الأرض من الضم وتوليد فرص العمل والدخل هي الأسباب السياسية والاقتصادية لدعم قطاع الزراعة. بالإضافة إلى ذلك، فإن مساهمتها في الصمود والأمن الغذائي وصمود سبل العيش والنمو الاقتصادي المستدام والاستقرار الاجتماعي أمر ضروري لمستقبل فلسطين.

سيجمع الدعم الأوروبي بين ثلاث مقاربات. أولاً، سوف يقوم شركاء التنمية الأوروبيون بتسهيل شروط المشاركة المتساوية والعادلة لصغار المزارعين في نظام موجه نحو السوق التنافسي، من خلال إصلاح مجموعات الإنتاج والتعاونيات وتوفير حوافز الاستثمار، لا سيما تلك التي تهدف إلى تعزيز قدرة القطاع على الصمود. ثانيًا، سيدعم شركاء التنمية الأوروبيون تحسين قدرة القطاع العام والشركات الخاصة على إنتاج ومعالجة المنتجات الزراعية وفقًا للمعايير الدولية ومبادئ التعميم. أخيرًا، ستعمل خطط التنمية البيئية أيضًا على تسهيل الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية بما يتماشى مع السياسات والخطط المدرجة في المساهمات المحددة وطنيًا، مثل اعتماد ممارسات زراعية صديقة للبيئة وممارسات الإنتاج الذكية مناخيًا، فضلاً عن معالجة أكثر كفاءة للموارد بعد الحصاد الممارسات في سلاسل القيمة الزراعية. ويشمل ذلك أيضًا الحاجة إلى تحسين كفاءة استخدام المياه واستخدام موارد المياه البديلة. كذلك يسعى شركاء التنمية الأوروبيون إلى المساهمة في اثنين من الأهداف الرئيسية لخطة التنمية الوطنية PNDP من خلال دعم نهج سلسلة القيمة كأساس للنمو الاقتصادي وتحسين الوصول المستدام إلى الموارد الطبيعية. أخيرًا، يمكن لجزء من عمليات التمويل الأصغر لبنك الاستثمار الأوروبي ان يدعم القطاع الزراعي، ولا سيما صغار المزارعين.

تعتبر التحسينات في مجال الاستراتيجية والتخطيط مثل مراجعة الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي وخطة الاستثمار الوطنية للزراعة المستدامة، كنتاج للجنة الوطنية لمتابعة هدف التنمية المستدامة 2 ("القضاء على الجوع")، بمثابة أدوات مفيدة لتحديد الأولويات والبرمجة المشتركة.

(iii) **العمل**: يواجه قطاع العمل في فلسطين مجموعة متنوعة من التحديات. إطار اقتصادي كلي غير مستقر، بسبب الاحتلال الإسرائيلي والقيود كما ذكرنا سابقًا، القطاع الخاص غير قادر على خلق فرص عمل كافية، قيود حركة العمال، سياسات وقوانين العمل الضعيفة، عدم التوافق بين المهارات التي يطلبها السوق وتلك التي يوفرها المؤسسات التعليمية والتدريبية كلها عوامل تساهم

في استمرار ارتفاع معدل البطالة (28٪ للربع الأول من عام 2021)، خاصةً الشباب والنساء وخريجي الجامعات.

إن الهدف العام من الدعم الأوروبي هو دعم سياسات السلطة الفلسطينية التي تهدف إلى خلق وظائف لائقة، وخاصة للشباب والنساء، من خلال تعزيز التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET)، ومطابقة الطلب والعرض في سوق العمل، وتعزيز الشؤون الاجتماعية والبيئية. الاستدامة، وتحسين جودة خدمات التوظيف، وتحسين الظروف الإطارية لريادة الأعمال وبيئة اقتصادية داعمة وتمكينية.

يعتبر تعزيز التعليم والتدريب التقني والمهني من أولويات السياسة الوطنية في فلسطين التي لا تزال تواجه بعض التحديات. حتى الآن، حيث لم يكن نظام التعليم والتدريب التقني والمهني قادرًا على إعداد الشباب بشكل مناسب لسوق العمل. ويرجع هذا إلى حد كبير إلى حقيقة أن الدورات التدريبية المقدمة لا تلبي متطلبات أصحاب العمل، ونقص قدرات أعضاء هيئة التدريس، والتجزئة المؤسسية لنظام التعليم والتدريب التقني والمهني، فضلاً عن ضعف التنسيق. كما ان توثيق التعاون والتبادلات المنتظمة مع القطاع الخاص أمران أساسيان. كذلك يجب أن يكون العاملون في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني مؤهلين بشكل أكبر، لا سيما في ضوء خلق المهارات اللازمة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر والدائري. وقد تم تكليف لجنة التعليم والتدريب التقني والمهني المنشأة حديثًا بتوفير حوكمة متماسكة للتعليم والتدريب التقني والمهني الفلسطيني. ستدعم نقاط تطوير البرامج النشطة في التعليم والتدريب التقني والمهني هذه العملية وتسهم في تعزيز النظام.

سيساهم شركاء التنمية الأوروبيون في تقديم المشورة بشأن سياسة قطاع العمل، والتعليم والتدريب التقني والمهني الموجه نحو الممارسة، وتدابير تعزيز العمالة والدعم المحدد لإمكانيات التوظيف في القطاع التعاوني. كما سيتم استكشاف فرص التعلم مدى الحياة. كما سيدعم برنامج Erasmus + مشاريع بناء القدرات في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني.

المتابعة والتقييم

تتضمن الخطة الاستراتيجية الأوروبية المشتركة 2024-2021 إطارًا مرتكزاً للنتائج (ROF) لمراقبة تنفيذه مقارنة بالنتائج المتفق عليها والمؤشرات ذات الصلة، والتي تتماشى مع خطة التنمية الوطنية الفلسطينية (PNDP) واستراتيجياتها القطاعية. لهذا السبب، يساهم شركاء التنمية الأوروبيون في مراقبة وتقييم البرنامج الوطني للتنمية البشرية. كما يتم إعداد التقرير السنوي للإطار المرتكز للنتائج ROF بالتنسيق مع مكتب ممثلية الاتحاد الأوروبي وبمساهمة قادة القطاعات من شركاء التنمية الاوروبيونEDP. وهو يشتمل على تقرير سردي وجداول قطاعية مع بيانات محدثة من مختلف مصادر التحقق ذات الصلة. وستكمل آليات المتابعة الثنائية الحالية للشركاء الأوروبيين آلية المتابعة والتقييم المشتركة هذه.

4. مبادرات فريق اوروبا

يتكون فريق أوروبا في فلسطين من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وشبكتهم الدبلوماسية والشركاء الأوروبيين المتشابهين في التفكير مثل النرويج وسويسرا والمؤسسات المالية والمنظمات المنفذة وبنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. مبادرات فريق أوروبا (TEIs) هي مبادرات رائدة في نهج فريق أوروبا. يتم الارتقاء بالمواءمة التدريجية التي تحققت من خلال الإستراتيجية الأوروبية المشتركة الأولى 2017-20، إلى مستوى جديد تمامًا مع تطوير مبادرات فريق أوروبا (TEIs)، وذلك هو النهج الرائد لدى فريق أوروبا.

استنادًا إلى الاستراتيجية الأوروبية المشتركة لفلسطين، والتي تعكس تحليلًا مشتركًا مع شركاء التنمية الأوروبيين، والمشاورات مع السلطات المحلية ومؤسسات تمويل التنمية والقطاع الخاص، تم تحديد مبادرات فريق اوروبا **للنمو المستدام والوظائف والمرونة وإدارة الموارد المائية**. تتناول هذه المبادرات القطاعات التي يمكن أن يكون لشركاء التنمية الأوروبيين فيها تأثير كبير من خلال الانضمام إلى جهود البرمجة وحوار السياسات.

يتماشى النهج المقترح **للنمو المستدام والوظائف والمرونة** مع مجالات السياسة الرئيسية المقترحة من قبل *الأجندة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط*، وهي الأولوية رقم 2 (تعزيز المرونة، وبناء الازدهار والاستفادة من التحول الرقمي) ورقم 5 (الانتقال الأخضر: مقاومة المناخ والطاقة والبيئة)؛ ويطور بشكل أكبر المجال البرنامجي المحدد لفلسطين كجزء من الهدف الرئيسي 5 - الاقتصادات المتصلة.

تعتزم المبادرة المساهمة في التنمية الاقتصادية الفلسطينية المستدامة والشاملة، بناءً على الفرص التي تم تحديدها بشكل مشترك، مع توفير استجابة اجتماعية واقتصادية شاملة لتأثير جائحة كورونا واحتياجات التعافي الناتجة عن الأعمال العدائية في ايار 2021 بين إسرائيل وغزة.

كما ان مساهمة الاتحاد الأوروبي الإرشادية لمبادرة فريق اوروبا تخضع لتأكيد مساهمة شركاء فريق أوروبا إرشادية الهادفة في أقرب وقت ممكن. في حالة عدم وجود ذلك، يمكن إعادة توجيه المساهمة الإرشادية للاتحاد الأوروبي وفقًا لمجالات الأولوية في الاستراتيجية المشتركة ومخصصاتها. دوماً ينطبق التزام الاتحاد والدول الأعضاء لتنسيق سياسات التنمية الخاصة بهم بعد مبادرات المفوضية لهذا الغرض، وفقا للمادة TFEU210 .

السياق

- تعتبر فلسطين **من البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى** والتي تعمل في ظل الاحتلال والتي تأثرت بشدة من جراء جائحة كوفيد -19. بلغ نصيب الفرد من الدخل لعام 2018 3،562 دولارًا أمريكيًا، مع فارق متزايد بين الضفة الغربية (5،044 دولارًا أمريكيًا) وقطاع غزة (1،541 دولارًا أمريكيًا).

- جائحة كورونا تأثير سلبي شديد على الاقتصاد الفلسطيني، وقد كانت تدابير احتواء الجائحة فعالة لكنها ساهمت في حدوث انخفاضات حادة في النشاط الاقتصادي. وفقًا للتقديرات، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 11.6٪ في عام 2020 ونما بنسبة 7.2٪ في عام 2021.
- يعاني الاقتصاد الفلسطيني من **الاحتلال الإسرائيلي**، مع وجود مخاطر وشكوك ناجمة عن القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع، والتدمير المادي، والقيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية، وعدم السيطرة على الحدود، والبيئة المؤسسية غير المستقرة والمعقدة التي حددتها باريس. المراسم والأوامر العسكرية.
- تهدد **النزاعات المتكررة في غزة** بمزيد من التأثير السلبي على الوضع الاقتصادي في قطاع غزة وتسريع عملية تراجع التنمية.
- تؤدي **القيود المفروضة على الاستثمار والتجارة** إلى اقتصاد منخفض الدخل ومنخفض النمو، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة (26٪ منها 15٪ في الضفة الغربية و49٪ في غزة) والفقر (24٪ يعيشون تحت خط الفقر بشكل عام؛ 9٪ في الضفة الغربية، 46٪ في غزة).
- تجبر **البيئة القانونية والتنظيمية للأعمال المجزأة** والمعقدة (المرتبة 117 من بين 190 اقتصادًا في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020) الشركات على التنقل عبر أطر عمل مختلفة، مما يشكل حواجز مهمة أمام المستثمرين الأجانب.
- يعتبر **الوصول إلى التمويل**، ولا سيما بالنسبة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، أحد المعوقات الرئيسية لتنمية القطاع الخاص: يعتبر النفور من المخاطرة في القطاع المصرفي، والافتقار إلى المنتجات المالية الكافية، والخدمات من العقبات الرئيسية.
- تتضمن **خطة التنمية الوطنية للسلطة الفلسطينية** المجددة ثلاث ركائز تصف التوجه الاستراتيجي للحكومة: الطريق إلى الاستقلال. إصلاح الحكومة والتنمية المستدامة. يرتكز البعد الاقتصادي لركيزة "التنمية المستدامة" بقوة على سياسة "الاستقلال الاقتصادي" التي يُتوقع تحقيقها من خلال استراتيجية قطاعية مبنية على مفهوم التجمعات الاقتصادية، والتنمية الصناعية، والتركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة، والرقمية، وخلق فرص العمل للشباب وتحسين بيئة الأعمال.
- توفر **الإستراتيجية الأوروبية المشتركة** 2021-2024 (EJS) إطارًا يتم من خلاله تنسيق الدعم الأوروبي مع الشركاء الفلسطينيين بما يتماشى مع خطة التنمية الوطنية الفلسطينية. تهدف الركيزة 5 من استراتيجية الاستجابة المشتركة إلى دعم التنمية الاقتصادية المستدامة (تنمية القطاع الخاص والتجارة والزراعة والعمل).
- من أجل تسريع بدء تنفيذ خطة الاستثمار الخارجي للاتحاد الأوروبي، تم إنشاء **منصة الاستثمار** بين الاتحاد الأوروبي وفلسطين في عام 2020، بهدف تعزيز النمو الشامل، وخلق فرص العمل، والتنمية المستدامة، والاستفادة من التمويل، وتعزيز حوار السياسات بشأن إصلاح بيئة الاستثمار.
- تعتبر ترجمة البعد الخارجي لـ ``**الصفقة الأوروبية الخضراء**" والمبادئ التي تقوم عليها أجندة الانتعاش الاقتصادي الأخضر في فلسطين أولوية بالنسبة لجميع خطط التنمية الاقتصادية الأوروبية، ولا سيما من خلال دعم تنمية الاقتصاد الأخضر، وتوفير بيئة نظيفة وبأسعار معقولة وآمنة الطاقة، مع تطوير نموذج نمو أكثر استدامة وشمولية ومرونة.

النمو المستدام والوظائف والمرونة في TEI

تترجم خطة مبادرة فريق اوروبا TEI المقترحة **للنمو المستدام والوظائف والمرونة** التحليل المشترك والبرمجة الذي طرحه شركاء التنمية الأوروبيون في إطار الاستراتيجية الأوروبية المشتركة EJS، إلى مجموعة من التدخلات الموحدة. تنعكس حزمة التدخلات في هيكل الإطار المرتكز للنتائج للاستراتيجية الأوروبية المشتركة EJS، مما يعزز القيمة المضافة للبرمجة المشتركة، من خلال جهود محددة بشكل أفضل للتنفيذ المشترك والمتابعة والاتصال، كما سيوفر فائدة حاسمة من حيث التآزر وإبراز تدخلات شركاء التنمية الاوروبيون EDP.

تعتمد مبادرة فريق اوروبا TEI على الأهداف الرئيسية التالية: تحسين بيئة الأعمال بفضل إطار حوار سياسات أكثر صلابة؛ حشد الأدوات المالية بالتآزر مع البرامج الخاصة بشركاء التنمية الاوروبيون EDP؛ ضمان نهج السياسات أولاً للدعم القطاعي و / أو المواضيعي؛ تعزيز القدرة على الصمود على طول العلاقة الإنسانية / التنموية، والسعي إلى التكامل مع الفرص التي تتيحها برامج التنمية الاقتصادية التي تعمل في قطاع العمل / التعليم والتدريب التقني والمهني.

سيتم تنفيذ TEI من خلال ست مكونات رئيسية هي:

1 . **حوار السياسات** حول بيئة الأعمال التجارية يوفر دعمًا مستهدفًا لتعزيز الإصلاحات وتطوير الاستراتيجيات وتنفيذها (الاتحاد الأوروبي في المقدمة، مع السويد وهولندا وألمانيا والنمسا). تم إطلاق العملية تماشياً مع الإطار المرتكز للنتائج، وتعريف الركيزة 5، والمتابعة مع وزارة الاقتصاد الوطني. وهي تشمل الحوار المنظم مع السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص والمثلث مع إسرائيل في المجالات ذات الصلة.

2. **حشد الأموال والاستثمارات** من خلال منصة الاستثمار بين الاتحاد الأوروبي وفلسطين، والتنسيق بين المؤسسات المالية الأوروبية (EFIs) والسلطة الفلسطينية والقطاع المالي الفلسطيني لتعزيز الدعم للقطاع الخاص. تعمل المؤسسات المالية الأساسية الأربعة (EIB، EBRD، AFD / Proparco، KfW)، النشطة بالفعل في فلسطين، وقد أعربت عن اهتمامها بتنسيق وتوسيع تدخلاتها بشكل أفضل بدعم من الاتحاد الأوروبي. يجري تسريع بدء تنفيذ خطة الاستثمار الخارجي للاتحاد الأوروبي، مع التركيز القوي على دعم الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة (لا سيما للتعافي من فيروس كورونا) والاقتصاد الأخضر مع حشد هولندا والسويد وإيطاليا وبلجيكا.

3. **برنامج التجارة** (الاتحاد الأوروبي، هولندا، ألمانيا، فرنسا) مع تعزيز التنسيق بين التدخلات المعنية بشأن القضايا المتعلقة بالسياسة والمعايير والبنية التحتية للجودة والتصدير والقدرة التنافسية والبنى التحتية المادية. كما يشمل تعزيز الحوار الثلاثي لتسهيل التجارة الفلسطينية وتنفيذ تدابير بناء الثقة بين إسرائيل وفلسطين.

4. برنامج **الاقتصاد الأخضر** الذي تقوده ألمانيا (من خلال الوكالة الألمانية للتعاون الدولي) بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ويدعم تطوير الحاضنة الخضراء Green Hub، ويعزز

القدرة التنافسية من خلال الاستثمارات الخضراء، ويطابق العرض مع الطلب على التمويل الأخضر، وتنفيذ تدخلات سياسية هادفة، ويعمل كمنصة تيسير وتنسيق مع بلجيكا وإيطاليا وفرنسا.

5. برنامج **الاقتصاد الرقمي** الذي يكمل ويعزز التدخلات القطاعية الحالية للاتحاد الأوروبي وهولندا والسويد، مفتوح للتوسع. وهي تتألف من تصميم وتنفيذ استراتيجية استجابة رقمية مشتركة، مع استجابات تركز على القطاع الخاص، إلى جانب المجالات الخمسة الرئيسية: البنى التحتية الرقمية، والمنصات الرقمية، والتمويل الرقمي، وريادة الأعمال الرقمية، والمهارات الرقمية.

6. **ريادة الأعمال والمرونة الاقتصادية** والتنسيق وتوسيع نطاق التدخلات الحالية لبلجيكا والنمسا وفنلندا والاتحاد الأوروبي، وتعزيز العلاقة الإنسانية / التنموية، وسبل العيش المستدامة، والتخرج من الفقر، وريادة الأعمال الشبابية (بلجيكا، الدنمارك، إيطاليا).

سيتم السعي إلى التنسيق والتآزر في إطار الاستراتيجية الأوروبية المشتركة EJS، الركيزة الخامسة، بين تدخلات العمل والقطاع الخاص، ولا سيما مع برامج العمل / التعليم والتدريب التقني والمهني من قبل ألمانيا وبلجيكا والنمسا وفرنسا.

إدارة موارد المياه في مبادرة فريق أوروبا - مياه الصرف وإعادة استخدامها

تم تحديد مبادرة فريق اوروبا المقترحة من أجل الاتحاد الأوروبي وشركاء التنمية الأوروبيين للمشاركة مع السلطة الفلسطينية لمكافحة آثار تغير المناخ ودعم التنوع البيولوجي من خلال العمل المعزز في إدارة الموارد المائية.

في صميم تركيز المبادرة على المياه العادمة وإعادة الاستخدام، يكمن التحول الأخضر (الأولوية رقم 5 لمجالات السياسة الرئيسية المقترحة من قبل الأجندة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط)، وبالتالي، التحول نحو المرونة في مواجهة تغير المناخ وحماية البيئة والتنوع البيولوجي. تتماشى المبادرة المقترحة مع الاستراتيجيات الوطنية وأجندة السياسة الوطنية، وتدعم هذه المبادرة المؤسسات الرئيسية (سلطة المياه الفلسطينية، وهيئة جودة البيئة (EQA) ووزارة الزراعة (MoA).

ستسمح مبادرة فريق أوروبا هذه لشركاء التنمية الأوروبيين بالمساهمة بشكل كبير في تنفيذ المساهمة المحددة وطنيا الفلسطينية (NDC) من خلال الانضمام إلى جهود التعاون المالي والفني وكذلك حوار السياسات.

ستساهم مبادرة فريق أوروبا في تطوير بنية تحتية مستدامة لمعالجة مياه الصرف وإعادة استخدامها. نهج مزدوج المسار يركز على كل من إصلاح القطاع واستثمارات البنية التحتية، وينبغي الاستفادة من البعد العابر للحدود لمعالجة مياه الصرف الصحي من خلال حوار السياسات، مما يسمح ببعد تحولي لمبادرة فريق أوروبا المتوقع أن يصل هذا التحول إلى دورات الإنتاج الزراعي والنظام الغذائي ككل، حيث سيعكس مبادئ خطة "الزراعة الذكية مناخيًا " (CSA)كجزء من خطط تنفيذ المساهمة المحددة وطنياً لدولة فلسطين.

بناءً على خارطة الطريق الأوروبية المشتركة للمشاركة مع المجتمع المدني في فلسطين 2018-2020، سيعمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، جنبًا إلى جنب مع النرويج وسويسرا، على تطوير نهج مشترك لدعم منظمات المجتمع المدني. يؤكد هذا النهج المشترك على الأهمية التي يعلقها شركاء التنمية الأوروبيون على دور المجتمع المدني في تطوير السياسات وفي مراقبة تنفيذ السياسات والقوانين. تزداد أهمية هذا الأمر في غياب هياكل حكم ديمقراطي فاعلة وتمثيل مناسب للفلسطينيين. إن الجهود المبذولة لتعزيز نزاهة المؤسسات العامة وشفافيتها ومساءلتها أمر حيوي، وللمجتمع المدني دور حاسم في هذا السياق.

كما يجب النظر إلى دور المجتمع المدني في ضمان الشفافية والمساءلة في ضوء التجزئة الإقليمية والقانونية والسياسية التي تؤثر على فلسطين. في هذا السياق المجزأ، يتم تهميش منظمات المجتمع المدني في فلسطين بشكل متزايد من قبل أصحاب الواجبات الثلاثة: حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية وسلطة الأمر الواقع في قطاع غزة. تتعرض مساحة عملهم في فلسطين للتحدي من زوايا جديدة ومختلفة، بما في ذلك الضغوط المالية والسياسية والثقافية وكذلك العنف والترهيب.

وبالتالي، فإن الهدف من الدعم الأوروبي هو المساعدة في خلق بيئة تكون فيها منظمات المجتمع المدني قادرة على لعب دورها الشرعي بالكامل في المجتمع الفلسطيني، ليس فقط كمقدمين للخدمات، ولكن أيضًا كمدافعين ومراقبين. يوضح هذا الهدف أهمية المشاركة الأوروبية في المساهمة في بيئة مواتية للمجتمع المدني ومؤسسات فلسطينية قوية وشاملة وديمقراطية، على أساس سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

يهدف النهج المشترك إلى معالجة التحديات المتعددة التي تواجه منظمات المجتمع المدني ويتضمن الأولويات التالية للعمل:

1. **تقلص المساحة المتاحة للمجتمع المدني والمواطنين**

i. تعزيز وتقوية البيئة المواتية والفضاء لمنظمات المجتمع المدني؛
ii. تعزيز تمثيل حقوق المواطنين وأصواتهم في أجندة بناء الدولة وخطط التنمية الشاملة؛
iii. تعزيز نهج مشترك ومتماسك بين شركاء التنمية الأوروبيين واعتماد وتعزيز سياسة ضد التشهير العلني.

2. **مشاركة منظمات المجتمع المدني في صنع السياسات**

I. تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في تشكيل السياسات على المستويين الوطني والمحلي؛
II. دعم جهود المجتمع المدني لتعزيز الحوكمة الداخلية والشفافية والمساءلة وكذلك لمكافحة التحريض على الكراهية أو العنف.

3. **البيئة السياسية**

I. تعزيز التواصل والتحليل المشترك والإجراءات بين ممثليات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، إلى جانب النرويج وسويسرا في رام الله والقدس وتل أبيب؛
II. التصدي للتحريض على العنف.

بالإضافة إلى ذلك، سوف يدعم شركاء التنمية الاوروبيين منظمات المجتمع المدني في تحديد نماذج التمويل المستدام وزيادة المشاركة في العدالة البيئية والمناخية. كما يلتزم شركاء التنمية الأوروبيون بضمان المشاركة المستمرة مع المجتمع المدني في فلسطين من خلال حوار منظم.

5. نظرة مالية عامة على شركاء التنمية الأوروبيون والاتحاد الأوروبي[58]

على الرغم من أن مدة الإطار المالي متعدد السنوات للاتحاد الأوروبي هي سبع سنوات، فإن المخصصات الإرشادية للاستراتيجية الأوروبية المشتركة EJS ولكل من المجالات ذات الأولوية وتدابير الدعم الموضحة في الجدول أدناه يتم توفيرها للفترة 2021-2024 فقط. كما ستخضع المخصصات الإرشادية للمفوضية الأوروبية للفترة 2025-2027، وكذلك التعديل المحتمل لعناصر جوهرية أخرى في وثيقة البرمجة، لقرار من الاتحاد الأوروبي. كذلك يجب أن يسبق هذا القرار مراجعة للتنفيذ، والتي يجب أن تشمل حوارًا مع السلطات والمعنيين الآخرين في فلسطين.

	الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان	إصلاح الحوكمة وتحديد تقديم خدمة ...	تغير المناخ والحصول على ...	التنمية الاقتصادية اللاجئون / وكالة الغوث	القدس الشرقية	المجموع	تقدير 4 سنوات	
1. الدول الأعضاء بالاتحاد الاوروبي	25	222.5	248	147	133.5	353	48	1177	1177
2. النمسا				4	5.4	7.6	0.2	17.2	17.2
3. بلجيكا	15.35		15.79	21.3	11.2	46		115	115
4. جمهورية تشيكوسلوفاكيا	0.15		0.15	0.05		0.15		0.5	2
5. الدنمارك[59]	15.3	23			22.1	56.5		116.9	116.9
6. فنلندا[60]			22			24	6	52	52
7. فرنسا			102	25	30	88	25	270	270
8. المانيا[61]		46.7	10	16	37.3			110	220
9. ايرلندا[62]								26.8	53.6
10 ايطاليا[63]	12.9	6.4	16	1.5	18.1	26		80.9	323.6

58 بملايين اليورو بشكل عام أو كما هو محدد.

59 تخضع الأرقام لموافقة البرلمان وتحديد أولويات الحكومة في مشاريع القوانين المالية الدنماركية المقبلة

60 خاضعة لموافقة البرلمان وقرارات التمويل الرسمية

61 المبالغ المبينة تحت كل ركيزة تشير فقط إلى التزامات التعاون الإنمائي الثنائي لعام 22/2021. أشكال الدعم الأخرى، أي من خلال الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمنظمات الدولية مثل الأونروا (التي بلغ مجموعها وحدها 150 مليون يورو في عام 2021) لم يتم عرضها.

62 تشارك أيرلندا بنشاط في البرمجة المشتركة ولكنها لم تقدم مخصصات بعد

63 تشير المبالغ المبينة تحت كل ركيزة إلى التزامات التعاون الإنمائي الثنائي لعام 22/2021. لا يتم عكس أشكال الدعم الأخرى مثل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمنظمات الدولية مثل الأونروا.

10. ليتوانيا								0.1	0.4
11. مالطا						0.23		0.23	0.92
13. هولندا[64]	23.2			44	8		0.6	75.8	75.8
14. اسبانيا[65]								100	100
15. السويد						176			296
شركاء التنمية									
16. النرويج[66]	20.6	3.8	9	5	4.4	26.5	6.8	**76.1**	304.4
17. سويسرا[67]								99.4	99.4
المجموع العام[68]									3224.22

6. تقسيم العمل بين شركاء التنمية الأوروبيين لعام 2021-2024

أولويات خطة التنمية الوطنية	ركائز الإستراتيجية الأوروبية المشتركة	القطاعات	مسؤولي شركاء التنمية الأوروبيون	رئيس فريق عمل سكرتاريا تنسيق المساعدات المحلية
2, 4, 5 و 7	I	الديمقراطية والدعم الانتخابي	مكتب ممثل الاتحاد الاوروبي	مكتب ممثل الاتحاد الاوروبي
		سيادة القانون وحقوق الإنسان	مكتب ممثل الاتحاد الاوروبي	مكتب ممثل الاتحاد الاوروبي
4 و 5	II	دعم الاقتصاد الكلي والإدارة المالية العامة	مكتب ممثل الاتحاد الاوروبي	مجمد
		إصلاح الإدارة العامة - الحكومة المركزية	مكتب ممثل الاتحاد الاوروبي	لا توجد مجموعات عمل
		إصلاح الإدارة العامة - الحكم المحلي	DK	الدنمارك
8	III	التعليم	FI	ايرلندا
9		الصحة	IT	ايطاليا
4 و 7		حماية اجتماعية	مكتب ممثل الاتحاد الاوروبي	مكتب ممثل الاتحاد الاوروبي
10	IV	المياه	NL	هولندا
		الطاقة	NO	النرويج

[64] مساهمة الأونروا 36 مليون يورو لعام 22/2021

[65] المعلومات غير متوفرة بناءً على التخطيط السنوي لمساعدة الحكومات الإقليمية والإقليمية. يغطي التخصيص الإرشادي الفترة 2020-2024.

[66] التفصيل لكل عمود غير متوفر.

[67] حوالي 97 مليون فرنك سويسري على مساعدات التنمية والدعم للأونروا

[68] يتم حساب المجموع الكلي الإرشادي على افتراض أن CZ، و DE، و IE، و IT، و LT، و MT، و NO ستحافظ على مستوى تمويل مماثل لعام 22/2021.

البنك الدولي	مكتب ممثل الاتحاد الاوروبي	تطوير القطاع الخاص	V	**7 و 6**
اسبانيا	ES	الزراعة		**10**
المانيا	DE	العمل		**6 and 7**
السويد	SE	البيئة، الصفقة الخضراء	شاملة / ادماج	
ايطاليا	IT	النوع الاجتماعي		**10** **2,4,5 and 7**
الدنمارك	DK	الشباب		**7**

7. تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) إلى الضفة الغربية وقطاع غزة
2019-2020، متوسط مليون دولار أمريكي

Recipient country

West Bank and Gaza Strip

Receipts for West Bank and Gaza Strip

	2018	2019	2020
Net ODA (USD million)	2,294.1	2,293.7	2,030.0
Net ODA/GNI (%)	12.0	11.4	11.2
Gross ODA (USD million)	2,303.2	2,302.4	2,040.0
Bilateral share (gross ODA) (%)	66.4	65.1	58.3
Total net receipts (USD million)	2,290.4	2,295.4	2,093.2

For reference

	2018	2019	2020
Population (million)	5	5	5
GNI per capita (Atlas USD)	4,190	4,270	3,710

Top Ten Donors of Gross ODA for West Bank and Gaza Strip, 2019-2020 average, USD million

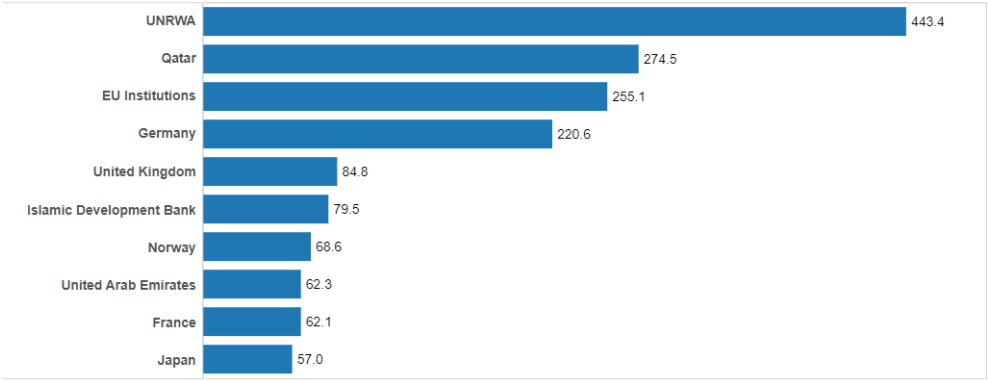

Bilateral ODA by Sector for West Bank and Gaza Strip, 2019-2020 average

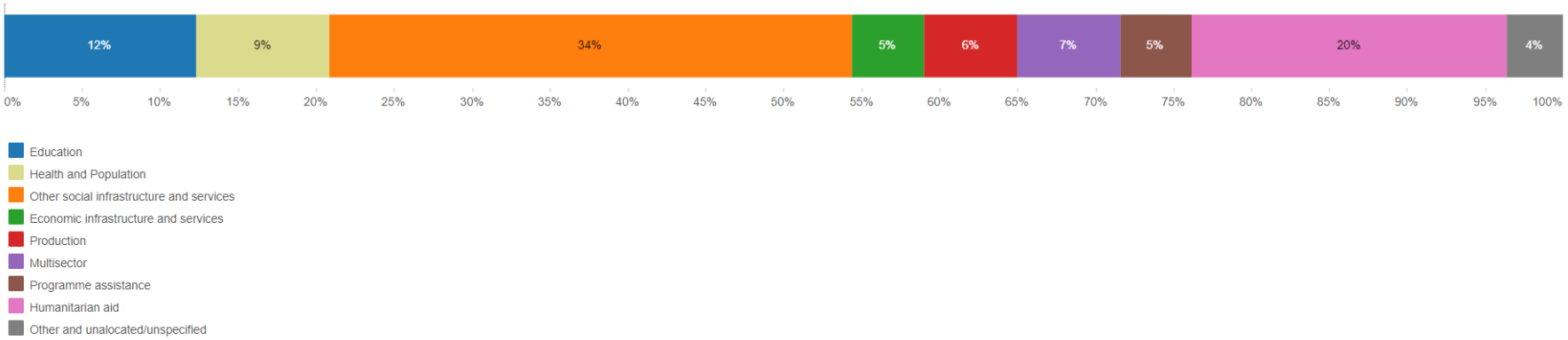

Source: OECD - DAC: http://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-data/aid-at-a-glance.htm

+ableau

8. اختصارات

ACRI	جمعية الحقوق المدنية في إسرائيل
AFD	الوكالة الفرنسية للتنمية
AHLC	لجنة الاتصال المخصصة
ATCA	قانون مكافحة الإرهاب
CEC	لجنة الانتخابات المركزية
CSO	منظمة المجتمع المدني
DFI	مؤسسة تمويل التنمية
EDPs	شركاء التنمية الأوروبيين
EJS	الإستراتيجية الأوروبية المشتركة
EIB	بنك الاستثمار الأوروبي
EIP	خطة الاستثمار الخارجي
EU	الاتحاد الأوروبي
EU MS	الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي
EUREP	مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي
GDP	إجمالي الناتج المحلي
GFS	الإحصاءات المالية الحكومية
HCC	المحكمة الدستورية العليا
ILA	سلطة الأراضي الإسرائيلية
LGU	وحدات الحكم المحلي
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MEPP	عملية السلام في الشرق الأوسط
M&E	رصد وتقييم
MS	الدول الأعضاء
MSME	المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
NGO	منظمة غير حكومية
NPA	أجندة السياسات الوطنية
oPt	الأراضي الفلسطينية المحتلة
PA	السلطة الفلسطينية
PAR	إصلاح الإدارة العامة
PEGASE	فلسطينEuropéen de Gestion et d'Aide Socio-Economique -
PFM	الإدارة المالية العامة
PHC	الرعاية الصحية الأولية
PLO	منظمة التحرير الفلسطينية
PLC	المجلس التشريعي الفلسطيني
PMO	مكتب رئيس الوزراء
PSD	تنمية القطاع الخاص
ROF	الإطار المرتكز للنتائج
SDGال	أهداف التنمية المستدامة
SME	شركات صغيرة ومتوسطة
SUNREF	مبادرة الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وتمويل الطاقة
TAIEX	برنامج تبادل معلومات المساعدة الفنية
TVET	التعليم والتدريب المهني الفني
UN	الأمم المتحدة
US	الولايات المتحدة
USD	دولار امريكي
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.
UNRWA	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

VAT	ضريبة القيمة المضافة
WB	البنك الدولي
WHO	منظمة الصحة العالمية